وزارة التعليـم العـالي والبـحث العـلمي
المركز الجـامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة
معهد العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

المرجع : ...../ 2016

قسم : علوم التسيير
الميدان : علوم اقتصادية والتسيير وعلوم تجارية
الشعبة: علوم التسيير
التخصص : إدارة مالية

مذكرة بعنـوان:

المقاولة النسائية ودورها في تحقيق التنمية المحلية

دراسة حالة الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب ميلة

مذكرة مكملة لنيل شهادة الليسانس في علوم التسيير (ل.م.د) تخصص " إدارة مالية "

إعداد الطلبة:
- ولد زمارة سارة
- شهري أحلام
- لعرباوي نجلاء

إشراف الأستاذ(ة):
- لمزاودة رياض

السنة الجامعية: 2016/2015

الدعاء

اللهم لا تجعلنا نصاب بالغرور إذا نجحنا

ولا باليأس إن أخفقنا

وذكرنا أن الإخفاق هو التجربة التي تسبق النجاح

اللهم إذا أعطيتنا نجاحا فلا تأخذ تواضعنا

وإذا تواضعنا فلا تأخذ اعتزازنا بكرامتنا

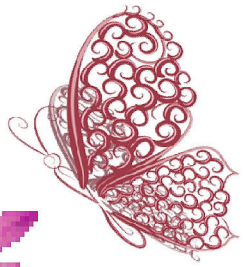

الشكر والتقدير

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿ وَقُلِ اعْمَلُوا فَسَيَرَى اللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ ﴾

صدق الله العظيم

تم انجاز هذا العمل بتوفيق من الله و عونه بعد جهد جهيد و تعب كبير،

فاعترافنا بالفضل لأجله و امتثالا لقوله صلى الله عليه وسلم:

« من لم يشكر الناس لم يشكر الله »

نتقدم بجزيل الشكر إلى أستاذنا المحترم المشرف على مذكرتنا :

لمزاودة رياض الذي لم يبخل علينا بنصائحه و تعليماته القيمة منذ بداية عملنا إلى أن

أنهيناه بفضل الله تعالى الذي ساعدنا في الوصول

إلى الأهداف المرجوة من خلال عملنا هذا المتواضع

وكان بمثابة منار و طريق مفتوح لنا

و نتمنى أن يكون هذا العمل في المستوى و مرجعا مفيدا

و سند من اختار الخوض في مجال تخصصنا

الإهداء

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي علم الإنسان بعد جهل و هداه بعد ضلال و الصلاة و السلام على محمد نذيرا و بشيرا

بادئ بدء أهدي هذا العمل إلى من كان سببا في تحقيق نجاحي و أملي . . .

إلى من يكد و يشقى لأجل أن يوفر لنا أسباب الراحة و الحياة السعيدة أبي : جعفر

إلى الشمعة التي أضاءت لي الطريق شعاعا و نورا من عمرها و التي تحترق و تذوب تعبا من أجلنا

و إلى من كانت دعواها سر نجاحي أمي : لميز صليحة

كما أهديها إلى كل أفراد عائلتي الكريمة . . .

إلى عائلة أخي عبد الحليم و زوجته نجود و أبنائه : ابتهال , إياد , زينب , روان

إلى أخي محمد و زوجته نوال

إلى أخواتي و أزواجهن

إلى أختي ليندة و زوجها فاتح و أبنائها : علاء الدين , نورهان , لميس

و إلى أختي كلثوم و زوجها علي و ابنها إسلام

و إلى أختي ريمة و زوجها عبد الحق و ابنتها هديل

و إلى أختي كريمة و زوجها محمد و ابنتها مريم

إلى من يَسعدُ القلب بلقائهم و تأبى العين فراقهم إلى من قضيت معهم أجمل سنوات حياتي

إلى صديقاتي : أحلام، نجلاء، نجوى، نجاة.

دون أن أنسى كل الصديقات: نورة، سمراء، أمال، حكيمة.

سارة ولدزمارة

الإهداء

بسم الله الرحمن الرحيم

قال الله تعالى: ﴿وَقُلِ اعْمَلُوا فَسَيَرَى اللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ﴾ صدق الله العظيم

إلهي لا يطيب الخاطر إلاّ بشكرك، ولا يطيب النهار إلاّ بطاعتك، ولا تطيب اللحظات إلاّ بذكرك.

أهدي ثمرة جهدي هذه إلى:

من بلغ الرسالة، وأدى الأمانة، ونصح الأمة، إلى نبي الرحمة ونور العالمين إلى **سيدي محمد عليه ألف صلاة وأزكى سلام.**

إلى من يسعد القلب بلقياها، إلى روضة الحب ومنبع الحنان إلى أمي العزيزة **"منوبة"** حفظها الله ورعاها.

إلى سبب وجودي في الحياة إلى من أحمل اسمه بكل فخر، إلى من كلله الله بالهيبة و الوقار، إلى أبي الغالي **"عبد الحميد"** شفاه الله وحفظه.

إلى من قاسموني رحم أمي، فسبحان من جعل الأخوة بيننا فكان الحب عنوانا لنا

إلى أخواتي البنات، إلى:

أختي **"منال"** وزوجها **"ياسين"** وأولادهم **"لينا، ريام، نهى"**.

أختي **"رحمة"** وزوجها **"عياش"** وأولادهم **"آلاء، إلاف"**.

أختي **"أمينة"** وزوجها **"ساعد"** وأولادهم **"وسيم، براء"**.

أختي **"عائشة"** وزوجها **"صالح"** وأولادهم **"أريج، عبيدة"**.

أختي **"بشرى"** وزوجها **"يحي"** وابنهما **"زكريا"**.

أختي الصغـــــيرة "**خديجة**" أرجو من الله أن يوفقهـــا في نيل شهادة البكالوريا .

إلى من أرى التفاؤل بعينيه و السعادة في ضحكته إلى أخـي الوحيد "**عمر**" .

إلى أعمامي و عماتي : **عبد الغاني ، محمد ، يوسف** إلى عمي **عبد المجيد** الذي أتقدم له بشكر خاص، إلى عماتي **فهيمة، نجاح، سميرة** .

إلى كبار عائلتي : جدي **سعيد ، محمد ، أحمد** (رحمه الله) ، **دلولة مباركة، فاطمة** .

إلى أولاد عمي : **وسام، رحمة، خولة و الكنكوتة "رزان"، بوبكر، علي ، رمزي** .

إلى أخوالي :

كمـــــال و أولاده: المعتـــز بالله، عبـــــد الله .

عبد الرزاق و أولاده: أميرة، محمد ، معـاذ ، روان .

سليـــــم و أولاده: أميمة، حفصـــــة، خليـــل .

إلى من هم سرّ سعادتي و فريقي إلى من ليس للحياة طعم إلاّ بوجودهم إلى رفيقات دربي و صديقاتـي **سارة، نجوى، أحلام** وفقكم الله .

إلى زميلاـــتي : **بشرى، نورة، أمال، آسيا** .

إلى زملائي : **عبد الحق، سعيد ، زكرياء ، زكي ، حسين ، فاتح** .

إلى كل من ساعدنا في انجاز هذه المذكرة .

شكر خاص:

أعزّ ما أملك في هذه الحياة إلى أعظم و أغلى رجل على وجه الأرض **معمر نسيم**، و إلى جميع عائلته، أرجو من الله أن يحفظهم .

لعرباوي نجلاء

الإهداء

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي خلق الإنسان و ميزه بالعقل عن سائر ما خلق و جعل الإرادة و المثابرة من نعمه و بالعلم أنار له الدرب فعمل بالجد و الاجتهاد للوصول إلى أعلى المراتب، اللهم لا غرور و لا تكبر فأحمدك على ما علمتني و اللهم لا علم لي إلاّ ما علمتني و زدني علما لما هو فيه خير لي و لوطني .

أهدي ثمرة جهدي :

إلى من كلله الله بالهيبة و الوقار إلى رمز الرجولة و التضحية إلى من وفقني إلى العلم و به أزداد فخرا إلى من شد ساعدي و قوى عضدي و دعم صبري إلى ركيزة حياتي و حياة إخوتي رمز العطاء أبي الغالي "**عبد الحميد**" .

إليك يا أغلى ما في الوجود إليك يا من حملتني في أحشائك يا من ربتني على التواضع و مسامحة الآخرين و فعل الخير في كل حين إليك يا من كان دعاؤها سر نجاحي و حنانها بلسم جراحي إلى أغلى الحبايب أمي العزيزة "**عرقي سعيدة**" .

إلى من تقاسمت معهم حب الوالدين و حلاوة الأيام إلى من شاركوني أفراحي و أحزاني إليكم يا من بوجودكم أكتسب قوة و محبة لا حدود لها اخوتي "**أمينة**" و "**بوبكر**" .

إلى من أرى التفاؤل بعينيه و السعادة في ضحكته أخي الحنون "**حمزة**" و زوجته و براعمه الصغار: "**رتاج**" و "**وائل**" .

إلى من حملت أسراري و شاركتني مشوار حياتي أختي الكبرى "**سمية**" و زوجها و برعمها الصغير "**محمد أشرف**" .

إلى جدتي وجدي "زليخة" "محمد"، "زينب" "سعيد".

إلى أعمامي وعمتي الوحيدة "حبيبة" وأولادهم.

إلى أخوالي وخالاتي وأولادهم.

إلى "محمد"، "أسامة"، "فلاك"، "وسام"، "كنزة".

إلى الذين أحبيتهم وأحبوني، إلى ينابيع الصدق الصافي، إلى من عرفت كيف أجدهم

وتعلمت ألاّ أضيعهم صديقاتي وحبايبي الحلوين وكشروداتي: "سارة"، "نجلاء"، "نجوى".

إلى أصدقاء دربي: "إيمان"، "نورة"، "سعيد"، "زكرياء"، "عبد الحق".

إلى جميع أحبتي من قريب أو بعيد.

إلى كل من ساهم في إنجاز هذا البحث المتواضع.

شكر خاص:

إلى نصفي الثاني، رفيقي في الحياة إلى بسمتي وسعادتي، صاحب القلب

الطيب: زوجي الحبيب "عيادي سليمان"، أدام الله محبتنا وإلى كل أفراد عائلته كبيرا وصغيرا.

شهري أحلام

فهرس المحتويات

العنوان — رقم الصفحة

شكر و تقدير .....

إهـــــداء .....

فهرس المحتويات .....

فهرس الجداول .....

مقدمـــــة ..... أ،ب،ج،د،ه

الفصل الأول: التمويل المصغر.

المبحـــث الأول: مدخل إلى المشروعات الصغيرة 1

المطلـــب الأول: نشأة الأعمال الصغيرة 1

المطلب الثاني: مفهوم المشروع الصغير 3

المطـــلب الثالث: خصائص و مميزات المشروعات الصغيرة 4

المطـــلب الرابع: المجالات الرئيسية للمشروعات الصغيرة 6

المطـــلب الخامس: أساسيـــات حول المشروعات الصغيرة 7

المبحث الثاني: أساسيات حول المشاريع الصغيرة 10

المطـــلب الأول: تأسيس المشروع الصغير و دور التعليـــم المالي في نجاحه 10

المطلب الثاني: دور المشـــاريع الصغـــيرة في الإقتصـــاد الوطني 11

المطـــلب الثالث: اختيار الشكل القانـــوني المنـــاسب للمشروع الصغير 13

المطـــلب الرابع: اسباب نجاح و فشل المشاريع الصغيرة و المساعدات التي تقدمها 15

خـــــلاصة 18

الفصـــــل الثاني : المرأة المقاولة و دورها في تحقيق التنمية المحلية.

تمهيـــــد 19

المبحث الأول: ماهية المرأة المقاولة 20

المطلـــب الأول: مفاهيم حـــــــول المقاولة 20

المطلب الثاني : نظرة تاريخية حول المرأة المقاولة 21

المطـــلب الثالث: مميزات و خصائص المرأة المقاولة 22

المطـــلب الرابع: نظرة القانون للمرأة المقاولة 23

المطـلب الخامس: نظرة المجتمع للمـــــرأة المقاولة 24

المبحث الثاني : دور المرأة المقاولة في تحقيق التنمية المحلية 25

المطلـــب الأول: مفهـــوم التنميـــة المحليـــة 25

المطلب الثاني : دوافع الاهتمام بالتنميـة المحلية 26

المطـــلب الثالث: أهـــداف التنميـــة المحليـــة 27

المطـــلب الرابع: الأهداف الإنمائية للألفية الثمانية 28

المطـلب الخامس: مقومات التنمية المحلية الفعالة و أنواعها 30

المطـلب السادس: دور المرأة في تحقيق التنمية المحلية 32

خلاصة 34

الفصـــــــل الثالث: دراسة ميدانية حول المرأة المقاولة محليا .

المبحث الأول: المرأة المقاولة في الجزائر 35

المطلـــب الأول: واقع المـــرأة المقاولـــــة في الجـــزائر 35

المطلب الثاني : مجالات عمل المرأة في المجتمع الجزائري 38

المطـــلب الثالث: العوامل المؤثرة على المـــرأة المقاولـــة 39

المطـــلب الرابع: الصعوبات التي تواجهها المرأة المقاولة في الجزائر 42

المبحث الثاني : 43

المطلـــب الأول: الدراسات التي أجـريت حول الموضوع 43

المطلب الثاني : عرض وتحليـــل نتـــائج المقابلـــة 43

خلاصـــة..... 51

خـــاتمـــة 52

قائمة المراجـع .....

دليل المقـابلات .....

فهرس الجداول

الرقم	الجدول	الصفحة
1-3	جدول يبين التمويل الثلاثي للمشروع بمساهمة كل من المقترض بـ (1%) والبنك بـ (70%) وANSEJ بـ (29%).	44
2-3	جدول يوضح الإيرادات والتكاليف والأرباح الشهرية والسنوية.	44
3-3	جدول يوضح عدد الموظفين، والضرائب المفروضة على المستثمر.	44
4-3	جدول يبين التمويل الثلاثي للمشروع بمساهمة كل من المقترض بـ (1%) والبنك بـ (70%) وANSEJ بـ (29%).	45
5-3	جدول يبين مختلف الإيرادات والتكاليف الشهرية والسنوية وبالمقابل الأرباح الشهرية والسنوية.	45
6-3	جدول يضم عدد الموظفين والضرائب المفروضة على المستثمر.	45
7-3	جدول يبين التمويل الثلاثي للمشروع بمساهمة كل من المقترض بـ (1%) والبنك بـ (70%) وANSEJ بـ (29%).	46
8-3	جدول يبين مختلف الإيرادات والتكاليف الشهرية والسنوية وبالمقابل الأرباح الشهرية والسنوية.	46
9-3	جدول يضم عدد الموظفين، إضافة إلى الضرائب المفروضة على المستثمر.	46
10-3	جدول يبين التمويل الثنائي للمشروع بمساهمة المقترض بـ (71%) و ANSEJ بـ (29%).	47
11-3	جدول يبين مختلف الإيرادات والتكاليف الشهرية والسنوية وبالمقابل الأرباح الشهرية والسنوية.	47
12-3	جدول يضم عدد الموظفين، إضافة إلى الضرائب المفروضة على المستثمر.	47
13-3	جدول يبين التمويل الثنائي للمشروع بمساهمة كل من المقترض بـ (71%) و ANSEJ بـ (29%).	48

14-3	جدول يبين مختلف الإيرادات و التكاليف الشهرية و السنوية و بالمقابل الأرباح الشهرية و السنوية .	48
15-3	جدول يضم عدد الموظفين ، إضافة إلى الضرائب المفروضة على المستثمر .	48
16-3	جدول يشمل مقارنة للمشاريع الخمس السابقة الذكر على التكاليف و الإيرادات و الأرباح، التوظيف و الضرائب .	48

مقدمة

تعتبر الطاقة من أهم عوامل التنمية والتغير الاجتماعي والاقتصادي، والمرأة نصف هذه الطاقة كونها تشكل احتياطا هاما من قوة العمل وما تعطيه إلا ضعفا في عملية التنمية ووضعية لا تخدم تطور المجتمعات بشكل عام.

ومما لا شك فيه أنه لا يمكن فهم دور المرأة في الحياة الاجتماعية والاقتصادية، إلا من خلال التغيرات العديدة والسريعة التي طرأت على المجتمعات عامة، وعلى المجتمع الجزائري بشكل خاص، وخاصة التغيرات التي طرأت على البناء الاجتماعي والاقتصادي للمجتمـــع الجزائـــــري.

فالمرأة لا تعيش في جزيرة منعزلة، فواقعها هو نتاج لواقع اجتماعي، ثقافي، سياسي و اقتصادي وهذا يعني أن واقعها يختلف من مجتمع لآخر، لهذا لا بد أن نعالج دور المرأة في التنمية من خلال منظور حضاري إنساني شامل يهدف إلى نهضة المجتمع من كـــــل النواحـــــي.

فمعركة المرأة اليوم ليست في مساواتها مع الرجل في الحقوق والواجبات فحسب وإنما في إثبات قدرتها على العطاء والإبداع والثبات أمام التطورات المتسارعة الحاصلة في العالـم.

لأننا نعيش العولمة بآثارها الايجابية والسلبية، من بينها التحول في الملكية من ملكية الدول للمشروعات إلى الملكية الخاصة للأفراد، فإن الاستثمار أصبح من سمات هذا العصر، نتيجة للترابط الموجود بينه وبين تطور الدول، وفرض مكانتها الاقتصادية، وهاته المكانة التي تطمح إليها معظم دول العالم خاصة الدول النامية، لا تأتي إلا بتكاثف الجهود بين كل أفراد المجتمع ولان هذا العصر اعتبروه عصر المرأة نتيجة لتفوقها في العديد من المجالات التي كانت حكرا على الرجل، والأمثلة كثيرة على ذلك، وأحسنها المرأة الجزائرية التي عانت في زمن الاستعمار من الحرمان المطلق، وحتى بعد الاستقلال تواصلت حالة الحرمان مع اختلاف المسببات، إلا أنها ضلت تكافح من خلال الخوض في معارك البناء، فنجدها تمتهن جميع الحرف والمهن، بل تعدت كل ذلك لتخوض معترك السياسة وأصبحت تنافس الرجل على أعلى منصب في الدولة.

الإشكالية

ترتبط التنمية الاجتماعية والاقتصادية ارتباطا وثيقا بالتنمية الإنسانية التي تعتبر المحور الأساسي لكل تنمية شاملة مستدامة، وتعد مساهمة المرأة وشراكتها في التنمية الاقتصادية اليوم أمرا حتميا في تطوير المجتمع والرقي به.

ومع بداية التسعينات، برزت تحولات اقتصادية واجتماعية أحيت من جديد إيديولوجية الاقتصاد الحر، فكان من نتائجها أن فرض نمط جديد من التعامل الاقتصادي والاجتماعي على كافة مجتمعات العالم.

أفرز الاتجاه " النيو لبيرالي " نمطا جديدا من التأسيس في مجال الأعمال والخدمات إذ مكن مؤسسات القطاع العام من إعادة ظهور المؤسسات الصغرى والمتوسطة التي تساهم في تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية.

ومن هنا جاءت قضية المجتمع من الناحية الاقتصادية حيث فرضت عليه توفير ضروريات الحياة من تعليم وحماية لها، وهي أيضا قضيته من الناحية الاجتماعية إذ مفروض عليه مساعدتها على القيام بدورها كفرد فاعل في المجتمع.

ولقد تولدت لدى المجتمع الجزائري شبه قناعة بأن للمرأة دورا اجتماعيا وإنسانيا واقتصاديا عليها أن تؤديه، لكن الإشكالية تقع عندما تنتقل إلى كيفية أداء هذا الدور.

وبما أن المرأة الجزائرية تفوقت في الأدوار التي أوكلت لها، إذ لم تقيدها القوانين بأعمال دون أخرى، فيفرض عليها مجال دون آخر و إنما لها الحق والحرية في اختيار العمل الذي تراه مناسبا لها.

من هنا تكمن أهمية موضوع دراستنا التي تدور حول " المرأة المقاولة في الجزائر " والذي يمكن حصره ضمن تساؤل رئيسي محدد لإشكالية البحث وهو كالآتي:

هل تملك المرأة المقاولة في الجزائر الخصائص التي تمكنها من إنشاء مؤسسة والنجاح في تسييرها؟

وتنبثق من هنا تساؤلات فرعية أخرى أهمها:

- ما هي نظرة المجتمع والقانون للمرأة المقاولة ؟
- هل للمرأة المقاولة دور في تحقيق التنمية المحلية ؟
- هل استطاعت المرأة المقاولة الوصول إلى مستوى القوة والنفوذ ؟
- ماهي عوامل نجاح وفشل المقاولة النسائية في الجزائر؟

كل هذه التساؤلات تبين أننا لازلنا نجهل قضايا عديدة عن المرأة في مجتمعنـا.

- **الفرضية العامة:**

تمتلك المرأة الجزائرية الخصائص الفردية والاجتماعية التي تساعدها على إنشاء مؤسسة.

- ✓ **الفرضية الجزئية الأولى:**

المقاولة تحقق للمـــرأة المكانـــة الاجتماعيـــــة.

- ✓ **الفرضية الجزئية الثانية:**

المقاولة تفتح المجال للمرأة على إبراز قدراتها الفرديـة.

- ✓ **الفرضية الجزئية الثالثة:**

تنمي المقاولـــة روح المبـــادرة عنـــد المـــرأة.

- ✓ **الفرضية الجزئية الرابعة:**

يمكن للمرأة أن تحقق نجاحا في مجال المقاولة.

أهمية الدراسة

تكتسي هذه الدراسة أهمية كبرى لأنها مجال نادر في الأبحاث والدراسات الاجتماعية وكون المرأة تشكل طرفا مهما في عملية التغيير فإنه أصبح كل ما يرتبط بها هو مجالا للدراسة والتحليـل.

وستساعدنا هذه الدراسة في فهم الدور الذي تؤديه المرأة المقاولة في تنمية وطنها، كما ستزيد من الاهتمـــام بالمقـــاولات النسويـــة علـــى مستـــوى البحـــوث الاجتماعيـــة.

وهكذا نكون قد ساهمنا في تشجيع الأنشطة الاقتصادية الإبداعية التي تقوم على الاستثمار في القدرات والعقول المعطلة للمرأة الذي يعتبر استثمار ذكي لتأمين مستقبل أكثر عدلا ورخـــاء.

كما ستكون هذه الدراسة بمثابة تنبيه إلى واضعي السياسات والمعنيين بالنهوض بالمرأة من جهات رسمية إلى استغلال الموارد البشرية الاستغلال الأمثل، وذلك بتعزيز القدرة التنافسية، قصد تجاوز الأزمة الاقتصادية الحالية أو التي يمكن أن تحدث مستقبلا.

أسباب اختيار الدراسة:

وعيا منا بأهمية مثل هذه المواضيع بالنسبة لتخصصنا من جهة، وبدور المرأة في دفع وتيرة التنمية الاجتماعية من جهة أخرى: جاء اختيارنا لهذا الموضوع الذي لم يكن صدفة، بقدر ما كان يعكس اهتماما خاصا بالمرأة، لاسيما المرأة المقاولة التي أثارت فضولنا في علاقتها مع المحيط العائلي والاجتماعي، وصعوبة فرض ذاتها في كلا المحيطين وصورة الذات التي تكونها هي المحيط، المكانة والدور اللذان يميزانها أنها داخل المجتمع.

كل هذه الملاحظات الخاصة جعلتنا نخوض في تجربة علمية، نحاول من خلالها الوصول إلى بعض الحقائق التي تمكننا من تحليل الواقع في إطار التفكير العلمي والمنطقي أيضا، ومن ثم الوصول إلى الأسباب التي أدت إلى وجود هذا الواقع بالإضافة إلى هذا لاحظنا ندرة مثل هذه الدراسات الشيء الذي زاد في حماسنـــا أكثـــر.

أهداف الدراسة

من منطلق الوقوف على واقع المرأة المقاولة في الجزائر، لمحاولة الوصول إلى تفسير ما هو كائن فعلا، لأن ما نهدف إليه، من دراستنا لهذا الموضوع هو الاطلاع بشكل علمي على ظاهرة المرأة المقاولة في الجزائر أو رصد مختلف الجوانب المتغيرة في حياتها الاجتماعية، ومدى تأثير الوسط العائلي والأسري باختيارها مجال عمل كهذا، بالإضافة إلى اطلاع دوافعها، وكذلك رأيها نحو نظرة المجتمع إليها، هل هي الساندة أم الإعاقة ؟ مع الكشف عن الصعوبات التي تواجهها وكيفية تعاملها مع هذه الصعوبات للتمكن من الخروج بنتيجة تعود بالإيجاب على المرأة المقاولة في الجزائر، خاصة فيما يتعلق بمساهمتها في تنمية وطنـها.

منهج البحث

من أجل الإجابة على الإشكالية المطروحة و لغرض الإلمام بمختلف جوانب الموضوع فقد تم استخدام المنهج الوصفي في الجانب النظري من البحث أما في الجانب التطبيقي الذي تم إسقاط الجانب النظري عليه فقد تم إتباع المنهج التحليلي اعتمادا على المقابلات التي أجريناها فيما يخص موضوع الدراســـــة.

الصعوبات التي واجهت عملية البحث

من البديهي أنه لا يوجد بحث خال من الصعوبات التي تعرقله و بحثنا كأي بحث علمي واجهته العديد من الصعوبات نوجزها فيما يلي:

- اختفاء بعض المراجع الهامة من المكتبة و التي كنـــــــا نود الاستفـــادة منهـــا.
- نقص المادة العلمية في هذا الموضوع خاصة من الجانب الاجتماعي و الاقتصـادي.
- قدم المراجع التي تتحدث عن المرأة و عمومية المعلومات التي نجدها في الانترنـــت.
- صعوبة الحصول على المراجع من المكتبات التابعة لمعاهد أخرى و هذا حسب رأينا الخاص غير منطقي بالنسبة لمؤسسة علمية كالجامعة، حتى لو كانت التبريرات المقدمة مبنية على الضغط الحاصل على مستوى المعاهد، لأن هذا في الواقع لا يشجع على البحث العلمي المتعمــق.
- صعوبة الحصول على المعلومات من قبل المقاولات خاصة و أن المرأة بطبيعتها حذرة خاصة عندما يتعلق الأمر بالإدلاء بتصريحاتها في ما يخص عملها و حياتها الشخصـــــــــية.

الفصل الأول

التمويل المصغر

تمهيد

لقد شهد العالم ابتداء من نهاية القرن العشرين انتشارا واسعا للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة حتى أنها أصبحت ميزة مختلف اقتصاديات دول العالم خاصة المتقدمة منها و قد ساهم هذا النوع من المؤسسات مساهمة فعّالة و بارزة في إحداث التقدم و التنمية الاقتصادية، و إذا كانت هذه المؤسسات ذات أهمية بالنسبة للدول المتقدمة فهي أكثر أهمية بالنسبة للدول النامية التي تعاني من اختلالات كبيرة في اقتصادياتها، فإلى جانب مساهمتها الكبيرة في الناتج القومي فإنها تساهم في خلق و توفير فرص العمل لأفراد المجتمع و التقليل من حدة البطالة.

المبحث الأول: مدخل إلى المشروعات الصغيرة

أثار تحديد مفهوم المؤسسات الصغيرة جدلا كبيرا في الفكر الاقتصادي وبين المهتمين بأمر هذه المؤسسات، ذلك لأنه من الصعوبة إيجاد تعريف محدد ودقيق للمؤسسات الصغيرة بسبب الآراء التي طرحت بشأن تحديد مفهوم واضح لهذا النوع من المؤسسات.

وقد تناولنا في هذا المبحث نشأة المشاريع الصغيرة على مدى التاريخ لنتطرق بعد ذلك إلى المفهوم العام لهذه المشروعات و الذي تم من خلال استخلاص الخصائص و الصفات، ثم تحدثنا عن المجالات الرئيسية التي تحتلها هذه المشاريع كونها تكتسي الطابع الاستثماري بشكله الفردي أو الجماعي (السوق) و التعرف على أهم المصادر التي تمول هذه المشاريع.

المطلب الأول: نشأة الأعمال الصغيرة

كان الاقتصاد العالمي، و على مدى التاريخ، يتكون من الأعمال الصغيرة فقط، ولم تظهر الأعمال الكبيرة إلاّ في الدول التي بدأت بالتصنيع من بدايات الثورة الصناعية، ومن بعد الثورة الصناعية لم تظهر أعمال كبيرة في أية دولة نامية إلاّ بعد أن تبدأ بالتصنيع و بتحديث اقتصادها، وهذا كان الحال بالنسبة لأكثر دول العالم حتى منتصف القرن العشرين، وعندما تبدأ الأعمال الكبيرة تحتل مكانة في اقتصادها، يبدأ أيضا التعتيم على الأعمال الصغيرة وإهمالها وقد أدى ذلك إلى إهمال حاجاتها و خصوصياتها.

نتعرف في هذا المطلب على هذه المكانة التاريخية للأعمال الصغيرة و تغير الاهتمام بها كما يلي:

الفرع الأول: مكانة الأعمال الصغيرة في اقتصاد العالم على مدى التاريخ

كانت الأعمال الصغيرة في اقتصاد العالم الوحدات الرئيسية بل الوحيدة التي قام عليها اقتصاد العالم، و في كافة الحضارات و المجتمعات، و حتى القرن 17 فمنذ قيام المجتمعات و الجماعات في[1] العالم، قامت في كل جماعة متاجر و حرف و مزارع للبيع أو المقابلة التي تحتاجها الجماعة و كانت كل هذه الأعمال الصغيرة الحجم و أسرية الطابع، تقيمها الأسرة كمصدر رئيسي للدخل، غالبا ما تنتج ما تحتاجه الأسرة من سلعة أو خدمة و تقايض أو تبيع الفائض للآخرين، و حتى عندما كانت مجموعة من الأفراد تتعاون للقيام بأعمال الاستيراد أو التصدير مثلا، غالبا ما كان عدد الشركاء محدودا و غالبا لتنفيذ صفقة تجارية واحدة.

و لمعرفة مدى تناسب سمعة الأعمال الصغيرة مع أهميتها جرت العديد من الدراسات و قد ثبت أنه على الرغم من كونها أساس الاقتصاد، غالبا ما كانت هناك نظرة تشكيك، إذ يشعر الزبائن بأن صاحب العمل الصغير يحاول استغلالهم أو خداعهم لذلك انصب اهتمام الحكومات و منذ ما بدأت بتشريع القوانين على وضع قواعد لحماية الزبائن من الغش و التقصير و الاستغلال: فمثلا تضمنت حمورابي وهي (أول تشريع في تاريخ العالم) عددا من المواد التي تتعلق بحقوق الزبائن والعقوبات التي يتعرض لها العمل إذا صدر عنه غش أو استغلال، وقد فعلت الشيء ذاته التشريعات التي تبعتها هذه النظرة التشكيكية مستمرة إلى العصر الحديث، فعندما تتعامل مع عمل صغير قد نشعر بالحاجة إلى الحذر لئلا يقدم لنا بضاعة أو خدمة سيئة أو ليفرض مثلا مبالغا فيه. وعلى الرغم من أننا نشكك أيضا بالأعمال الكبيرة العملاقة إلا أن شككنا هو ذات طابع شخصي، حيث نشعر بأن هذا الفرد الذي يبيعنا فقرة ما يمكن أن يقوم بخداعنا.

الفرع الثاني: اهتمام علماء الإدارة الأوائل بالأعمال الصغيرة

يمكن أن نلخص اهتمام علم الإدارة بالأعمال الصغيرة بأنه جاء متأخرا، وإن علم الإدارة ولد وتطور (ومن غير قصد وتعتمد) لمعالجة مشاكل الأعمال الكبيرة وليس الصغيرة والاستجابة لحاجاتها الإدارية.

1- أسباب تأخر اهتمام علماء الإدارة بالأعمال الصغيرة

يمكن أن نحصر سبب تأخر اهتمام علماء الإدارة بالأعمال الصغيرة بسببين رئيسيين:

محدودية حاجة الأعمال الصغيرة في الاقتصاد التقليدي إلى إدارة معقدة مما سهم في تأخر قيام تخصص الإدارة لم يظهر تخصص الإدارة إلا مع بداية القرن العشرين أي قبل حوالي مئة سنة أحد

[1] سعاد نائف برنوطي، إدارة الأعمال الصغيرة، أبعاد للريادة دار وائل للنشر، الطبعة الثالثة، 2010، ص، 44.

أسباب ذلك هو عدم حاجة الأعمال الصغيرة في الاقتصاد التقليدي إلى ممارسات وأنظمة إدارية معقدة وبالتالي عدم حاجتها إلى من يحملون شهادة في الإدارة، ولهذا لا تشعر المؤسسات التعليمية بالحاجة لتدريس الإدارة وتخريج متخصصين فيها. ويمكن أن نفهم ذلك إذا حاول شخص يحمل شهادة ليسانس إدارة أعمال اليوم أن يجد من يستخدمه في قرية عربية ما زال اقتصاديا تقليدي: فهو لن يجد بقالة أو[1] مزرعة أو محل خياطة أو نجارة أو حدادة .....تحتاج إلى تخصصه، فهذه الأعمال الصغيرة يساهم كل أفراد الأسرة في تسيير أمورها حسب ظروفهم، فهي لا تحتاج إلى نظام دوام أو نظام لتقسيم الأعمال بين أفراد الأسرة أو نظاما للأجور والإجازات أو الترقيات وغيرها وبما أن هذا الوضع كان سائدا في العالم لذلك لم يكن هناك طلب على التخصص.

أ. حتى بعد ظهور علم الإدارة، افترض العلماء الأوائل بأن مبادئ الإدارة العلمية هي مبادئ كونية تنطبق على كل المنظمات افترض رواد علم الإدارة بأن " الإدارة العلمية " تتحقق بتنفيذ مبادئ عامة (كونية) universal principales على كل منظمة، بغض النظر عن حجمها فمثلا عن هنري فـايـول، أبـو إدارة الأعمال، الوظائف التي يجب أن يتفرغ لها كل من يريد أن يمارس عمله الإداري بأسلوب علمي بكونها تشمل التخطيط والتنظيم والرقابة والتوجيه وأن يمارسها وفق مبادئ اقترح بعضها، كالتخصص والتدرج ووحدة الأمر وغيرها.

فعلى الشيء ذاته فردريك تيلور أبو الإدارة الصناعية والذي طور تيلور منهجيـة لتصميـم الوظائف، ودراسة الحركة والوقت وافترض بأن غلى المؤسسة التي تدير عملها بأسلوب علمـي أن تحـدد مهـام كل وظيفـة وفـق مبـدأ التخصص priciple specialization أي جعل وظيفة كل عامل محصورة بأقل عدد ممكن من المهام المختلفة والتي يجب تحديد خطوات تنفيذها بمنهجية الحركة والوقت، هذه النماذج لمساهمات مهمة ولافتراضات اشترك فيها كل العلماء الأوائل: فقد افترضوا بأن وضع أسس علم الإدارة يكون بتحديد مبادئ وصيغ عمل واحدة سليمة تصلح لكل الأعمال (بغض النظر عن نوع حجمها ونشاطها والتي افترضوا ضمنا بأنها تصلح للمتجر العملاق وللمتجر الصغير الذي يخدم قرية صغيرة، ولمصنع طائرات ولمحل نجارة صغير .....الخ. [2]

المطلب الثاني: مفهوم المشروع الصغير

أصبحت المشاريع الصغيرة في الآونة الأخيرة موضع اهتمام عالمي نظرا لما تقدمه من فرص عمل وتحسين الدخل وزيادة التنمية على الصعيد الفردي وعلى الصعيد الجماعي، وقد سعت كافة الجهات

[1] سعاد نائف برنوطي، مرجع سبق ذكره، ص، 45، 46.

[2] سعاد نائف برنوطي، مرجع سبق ذكره، ص، ص، 46، 47.

الحكومية والمنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص إلى توفير البنية التحتية للمشاريع الصغيرة كي تنمو وتزدهر.

يمثل المشروع الصغير العمل التجاري الصغير small business ، حيث يهدف معظم الباحثين لإيجاد مفهوم دقيق لذلك المشروع الصغير إلا أن الإجابة على هذا السؤال لا يمكن تحيدها استنادا إلى معيار واحد، إنما تستند على بعض الأسس والمعايير والتي تتمثل في رأس المال، عدد العاملين، حجم المبيعات وشكل الملكية ومن هنا إن تحديد مفهوم المشروع الصغير يختلف باختلاف المكان ومجال النشاط فمفهوم المشروع الصغير يختلف ما بين الدول المتقدمة والنامية وكذلك من حيث طبيعة نشاطه فيما إذا كان صناعي أو تجاري أو حرفي.....الخ. [1]

وبصفة عامة فإن المشروعات المصغرة هي وحدات صغيرة الحجم تنتج وتوزع سلعا وخدمات وتتألف من منتجين مستقلين يعملون لحسابهم الخاص في المناطق الحضرية في البلدان النامية، وبعضها يعتمد على العمل من داخل العائلة وبعضها الأخر قد يستأجر عمالا وحرفيين معظمها يعمل برأس مال ثابت صغير أو ربما بدون رأس مال ثابت. [2]

المطلب الثالث: خصائص ومميزات المشروعات الصغيرة

تعتبر المؤسسات الصغيرة الدعامة والركيزة الأساسية لكثير من اقتصاديات البلدان النامية وأداة للبناء الاقتصادي، وأن هذا الدور الهام الذي تلعبه استمدته من الخصائص التي تميزها عن باقي المشاريع الأخرى، ويمكن إيجاز أهم هذه الخصائص فيما يلي: [3]

الفرع الأول: خصائص المؤسسات الصغيرة المتعلقة بالعملاء

أ. الطابع الشخصي لخدمة العميل

المؤسسات الصغيرة تتميز بقلة العاملين فيها وكذا محلية النشاط، هذا يخلق نوع من الألفة والمحبة والعلاقات الوطيدة مع العملاء، ويرجع تفضيل العملاء للمؤسسات الصغيرة في كثير من الأحيان إلى هذه الخصوصية والمتمثلة في الطابع الشخصي في التعامل وتقديم المنتج أو الخدمة بصورة شخصية.

---

[1] جهاد عبد الله عفانة، قاسم موسى أبو عبد: إدارة المشاريع الصغيرة، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان الأردن، الطبعة العربية، ص، 11.

[2] رشيد سالم عرفة، الجديد في إدارة المشاريع الصغيرة، دار الراية للنشر والتوزيع، الأردن عمان، الطبعة الأولى 2010، ص، 64.

[3] رابح خوني، رقية حساني، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومشكلات تمويلها، ايتراك للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى 2008، ص 41 إلى ص 44.

ب. **المعرفة التفضيليـــــــــة للعمـــــلاء والســـوق**

سوق المؤسسات الصغيرة محدود نسبيا والمعرفة الشخصية للعملاء يجعل من الممكن التعرف على شخصياتهم واحتياجاتهم التفصيلة تم تحليل ودراسة اتجاهات تطورها في المستقبل وبالتالي سرعة استجابة لأي تغير في الرغبات والاحتياجات.

ج. **قوة العلاقات المجتمعية وتأثيرها على العملاء**

إن أهم ما يميز المؤسسات الصغيرة، العلاقات القوية بالمجتمع المحلي المتواجدة به، فقوة العلاقات الشخصية في التعامل مع العملاء والمعرفة الدقيقة وشبه الكلية بأحوالهم وظروفهم وأحوال وظروف المجتمع ككل تجعل من العملاء والمجتمع أحسن عون لها في مواجهة صعوبات وعوائق معينة في العمل.

الفرع الثاني: خصائص المؤسسات الصغيرة المتعلقة بالجوانب الإدارية والتنظيمية

أ. **مرونـــــــــــة الإدارة**

إن الإدارة في المؤسسات الصغيرة تتميز بقدر عال من المرونة وسرعة مواكبة التغيرات في العمل وظروفه والتكيف معها بسرعة فائقة، ويعود ذلك إلى الطابع غير الرسمي في تعامل بين العملاء والعاملين وصاحب المؤسسة.

ب. **الفعالية والكفـاءة**

تتجلى فعالية وكفاءة المؤسسات الصغيرة في قدرتها على تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية لمالكيها وإشباع رغبات واحتياجات العملاء بشكل كبير.

ج. **سهولة التأسيس وحرية اختيار النشاط**

تتميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بسهولة التأسيس مما يؤدي إلى تحقيق التشغيل الذاتي وترقية الاقتصاد، وتعطي فرصة لاختيار النشاط والذي يبرز قدرات الأشخاص الذاتية وترقية المبادرات الفردية وإظهار المقدرة على الإبداع والاختيار، الأمر الذي جعل هذه المؤسسات تفرض وجودها عدديا في كل أنحاء العالم.

الفرع الثالث: خصائص المؤسسات الصغيرة المرتبطة برأس المال والتمويل والانتشار الجغرافي

أ. **الضآلة النسبية لرأس المال وسهولة التمويـل**

صغر حجم رأس المال وضآلته النسبية في المؤسسات الصغيرة يسهل الحصول على التمويل اللازم من طرف المالكين سواء في شكله العيني أو النقدي، وهذا يقلل من الضغوط المالية للبنوك والمؤسسات التمويلية الأخرى، كذلك صغر الحجم وقلة التخصص تعتبران ميزتين تؤهلان المؤسسة لتحقيق المرونة

وسرعة التكيف مع الأوضاع الاقتصادية المحلية والوطنية وحتى العالمية في ظل العولمة والتفتح الاقتصادي العالمي.

ب. **محـــــدوديـــــة الانتشـــــار الجغرافـــــي**

إن معظم المؤسسات الصغيرة تكون محلية أو جوهرية النشاط وتكون معروفة بشكل كبير في المنطقة التي تعمل فيها وتقام لتلبية احتياجات المجتمع المحلي، وهذا ما يؤدي إلى تثمين الموارد المحلية واستغلالها الاستغلال الأمثل والقضاء على مشكلة البطالة وتوفير المنتجات والخدمات للأفراد محليا. [1]

المطلب الرابع: المجالات الرئيسية للمشاريع المصغرة

هناك أنواع متعددة للمشاريع الصغيرة في كل الدول على حد سواء مثل محلات الأحذية الخردوات، التجزئة.....الخ بحيث تشكل ركائز مهمة للاقتصاد المحلي بقدر تعددها.

وكذلك يوجد تفاوت في حجم الاستخدام (العمالة) ما بين تلك المشاريع، إلا أنه يمكن القول بأن المشاريع ذات الحجم الصغير والمملوكة فرديا أو المحصورة في أسواق محلية فقط تتميز بحجم الاستخدام القليل، ورغم أهمية المشاريع الكبيرة إلا أن المشاريع الصغيرة تعتبر بمثابة العمود الفقري للاقتصاد الوطني نظرا لعدة أسباب نجاح أهمها:

- التعددية للمشاريـع الكبيرة قياسا بالكبيـــــرة.
- نسبة مساهمتها في الناتج القومي الإجمالـي.
- الاعتمادية بين المشاريع الكبيرة والصغيـــرة.
- التنـــــــــوع في مجـــــال النشـــاطـــات.
- كون المشاريع الصغيرة المصدر الرئيسي للإبداعات والأفكار الجديدة وحيث إن البدايات للمشاريع الكبيرة قد كانت بدايات صغيرة.

ويمكن إدراج أهم المجالات للمشاريع الصغيرة كما يلي:[2]

أ. **التصنيع:** حيث يعتبر العمل التجاري الصغير مشروع صناعي إذا كانت أعماله تتمثل باستلام المواد وتصنيعها وتوزيعها بشكلها الجديد مثل مصنعي المنتجات والحرفيين، ويلاحظ بأن الزيادة الإجمالية في عدد المشاريع التجارية، بالإضافة لوجود الاعتمادية بين المشاريع الصغيرة والكبيرة، فالكل يساهم في نجاح الأخر والتقدم والنمو يكون مشترك للطرفين.

---

[1] رابح خوني، رقية حساني، مرجع سبق ذكره، ص 45.

[2] جهاد عبد الله عفنة، قاسم موسى أبو عبيد، مرجع سبق ذكره، ص، ص، 14، 15.

ب. **التجارة:** يمكن تعريف التجارة (jobber) بأنهم الوسطاء الموجودين في القنوات التوزيعية والعاملين على بيع وإيصال السلع من المنتج إلى المستهلك النهائي، أو إلى الحلقات التوزيعية الأخرى، مثل قيام تجار الجملة بشراء السلع من المنتج بهدف بيعها إلى تجار التجزئة، الذين يقومون بدورهم ببيعها إلى المستهلك المستهدف، حيث أن نسبة تجار التجزئة يبلغ في U.S.A 34% من المجموع الإجمالي لمختلف أنواع الشركات التجارية بالإضافة إلى أن معظمهم يمثل مشروعات صغيرة الحجم ويستخدم أقل من خمسة موظفين أو لا يستخدم أحد على الإطلاق وفي الآونة الأخيرة امتدت سيطرت مؤسسات الامتيازات ومتاجر التجزئة (السلسلة) ومحلات البيع بالبريد وغيرها إلى تجارة البيع بالجملة، ولهذا فان تجار الجملة لم يجاروا النمو في عدد السكان، وضعفت الفرصة أمامهم مقارنتا بالسابق.

ج. **مؤسسات الخدمات:** حيث أن المشاريع العاملة في مجال الخدمات تقدم أنواع متعدد، سواء كانت الخدمة تمتد إلى السلعة التي يمتلكها الزبون أو إلى شخص الزبون نفسه كما أن هذه الشركات تستخدم الفنانين والأشخاص المحترفين وتقوم بتأجير مهاراتهم، ومن مؤسسات الخدمات، البنوك، شركات التأمين، شركات المأكولات السريعة، الخدمات العامة، فهذه الشركات غالبا ما تكون احتكارية، وغالبا ما يتميز معظمها بصغر حجمها وحاجتها إلى استثمارات قليلة، وإشراف شخصي دقيق، مثل مؤسسات الصيانة والتجارة والحدادة.

إن الدور الذي تلعبه مؤسسات الخدمات في الاقتصاد الوطني يتزايد حجمه بشكل كبير حيث يلاحظ وجود تزايد ونمو في عدد هذه المؤسسات وذلك بحكم عوامل عدة أهمها:

1. إن شراء الخدمات يأخذ نسبة متزايدة من مصاريف المستهلك سواء أكانت تلك الخدمة كمالية أو شبه كمالية، نظرا لوجود الدخول المرتفعة وتزايد القوى الشرائية. [1]
2. يمكن تبرير نمو مؤسسات الخدمات بأن معظم هذه الخدمات يصعب مكننتها إذا يكن مستحيلا، وبالتالي فان إنتاجية العامل قليلة، ولهذا فان عدد هذه المؤسسات يزداد قياسا بالمؤسسات الصناعية والزراعية الأخرى مثل خدمات الإصلاح، الترفيه الترميم.....الخ. [2]

المطلب الخامس: مصادر تمويل المشروعات الصغيرة

ليس هناك من شك في أن جميع المشاريع الصناعية على مختلف مستوياتها وسوى الجديدة منها أو القائمة، إنما تحتاج للتمويل المناسب والمهارات الإدارية الملائمة حتى تنمو وتحقق دخلا وربحا مقبولين، وقد أصبح تطور المشاريع الصغيرة يشكل مفتاحا مهما لخلق فرص العمل وللتنمية الاجتماعية والاقتصادية المتكافئة، وخصوصا بالنسبة للفئات والمجتمعات الفقيرة والأقل دخلا.

[1] جهاد عبد الله عفانة، قاسم موسى أبو عبيد، مرجع سبق ذكره، ص، ص، 15، 16.

[2] جهاد عبد الله عفانة، قاسم موسى أبو عبيد، مرجع سبق ذكره، ص 16.

لابد من الإشارة هنا إلى أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تحتاج إلى التمويل في فترات حياتها بدءا بتأسيس المشروع وانطلاقه، وأثناء تطويره وتنميته وتحديثه، وكذلك في حالة استعداد المشروع أو الصناعة إلى انطلاق نحو الأسواق التصديرية، وتحتاج المشروعات الصغيرة والمتوسطة للتمويل في مجالات البحث والتدريب ومتابعة الأسواق ومسايرة تطورات الإنتاج، إضافة إلى الحالات التي يتعرض فيها المشروع لأي حدث استثنائي.

والقطاع المصرفي في أي دولة في العالم يتكون من:

أ. **البنك المركـــــزي**

وهو السلطة النقدية والمعنية بالإشراف والرقابة على الجهاز المصرفي. [1]

ب. **البنوك التجاريـــة**

تلعب البنوك التجارية دورا أساسيا في التقدم الاقتصادي لأمم، فالبنوك تحفظ الملايين من دوافع الأفراد والشركات والحكومات، وتمنح الملايين قروضا للمقترضين من الأفراد والشركات والحكومات، وتستثمر بالملايين في مشروعات الأعمال سواء بشكل مباشر أو شراء الأسهم والسندات. [2]

من مهام البنوك التجارية أيضا تقديم القروض القصيرة و المتوسطة الأجل إلى مختلف القطاعات الاقتصادية، عادة تتعدى مساهمة البنوك التجارية في توفير التمويل للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، ولابد من إعادة التذكير هنا بأن البنوك التجارية عادة ما تلجأ إلى الإقراض قصير الأجل بصورة عامة ومتوسط الأجل نوعا ما، هذا في الوقت الذي تحاول فيه الابتعاد بقدر الإمكان عن توفير وتقديم الائتمان طويل الأجل، الذي تفضل البنوك التجارية على الأغلب عدم اللجوء إليه، تخوفا من عدم قدرة هذه المشروعات على توفير الضمانات اللازمة التي يطلبها البنك.

ويمكن تفسير محدودية مساهمة البنوك التجارية المرخصة في توفير التمويل اللازمة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، بعدة عوامل منها:

1. تحيز البنوك التجارية لصالح المشروعات الكبيرة، حيث يوجد بينها في أغلب الأحيان روابط ومصالح مشتركة، وتأخذ هذه الروابط شكل الإدارة المشتركة والملكية المشتركة والصفقات المشتركة كذلك.
2. ارتفاع درجة المخاطرة المصرفية المرتبطـــــة بإقـــراض المشاريـــع الصغيـــرة والمتوسطـة.

---

[1] سيد سالـــم عرفـــة، مرجـــع سبـــق ذكـــره ص، ص، 65،66.

[2] سامر جلدة، البنوك التجارية والتسويق المصرفي، دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن، عمان، الطبعة الأولى، 2009، ص، 9.

3. عدم قدرة هذه المشروعات على توفير الضمانات التقليدية اللازمة للحصول على التمويل اللازم، وهذه الضمانات تعتبر من أهم متطلبات الحصول على الائتمان من البنوك التجارية.
4. حجم أرباح البنك التي قد تتأثر بفعل ارتفاع الكلفة الإدارية لإقراض المشروعات الصغيرة.
5. وهناك عوامل أخرى، تتمثل في عدم وجود معاملة تفضيلية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة من البنوك التجارية، سواء في سعر الفائدة أم فترات السداد، إضافة إلى ضعف خبرة المنشات الصغيرة في مجال إدارة الأعمال، وعدم الدراية الكافية بأساليب التسويق، وعدم سلامة الهيكل التمويلي لهذه المنشآت مما يجعل رأس المال المدفوع الظاهر في الميزانية ضئيلا تحسبا للمساءلة الضريبية.
6. وعليه تتجه البنوك التجارية على الأغلب نحو توجيه الائتمان للمشروعات الكبيرة وغالبا ما يتركز هذا في مجال الحسابات الجارية المدينة، والقروض البنكية المجمعة، وكلاهما مستهدف نظرا لتدني مستوى المخاطرة فيهما.

ج. مؤسسات الإقراض المتخصصة

جاء إنشاء المؤسسات الاقراضية المتخصصة في معظم دول العالم كرد فعل لتجنب البنوك التوجه نحو توفير الائتمان طويل الأجل للمشروعات الصغيرة، في الوقت الذي تركز فيه نشاطها الائتماني في مجال القروض قصيرة الأجل، للحصول على الربح السريع، وعليه كان لابد من إنشاء مؤسسات تمويلية متخصصة تقدم التسهيلات الائتمانية المتوسطة وطويلة الأجل لمختلف القطاعات الاقتصادية وذلك وفقا لشروط وأساليب محددة ومميزة عن تلك المتبعة في البنوك، في محاولة للمساهمة في عملية التنمية الاقتصادية، وإتاحة المجال أمام مختلف المشروعات الصغيرة والمتوسطة لتلعب دورها المهم في الاقتصاد الوطني:

1. المؤسسات والصناديق التمويلية

غالبا ما تكون هذه المؤسسات حكومية أو شبه حكومية إلى حد ما تقوم الحكومات بإنشاء مثل هذه المؤسسات، وتشجع على إقامتها لدعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة والمساهمة في تطويرها عن طريق توفير التمويل اللازم لها، والعمل على زيادة فرص العمل وتقليل حدة الفقر والبطالة.

2. الصناديق والهيئات التطوعية والمنظمات غير الحكومية المحلية الأجنبية NGOS

جاء تأسيس هذه الجمعيات والهيئات، نظرا للحاجة الملحة لتوفير الخدمات الاقتصادية والاجتماعية لمختلف أفراد المجتمع وشرائحه العديدة وتتوجه هذه الجهات عادة لقطاعات وفئات محدودة مسبقا. [1]

[1] سيد سلم عرفة، مرجع سبق ذكره، ص، 67، 68.

المبحث الثاني: أساسيات حول المشاريع الصغيرة

يتوقع للمشاريع الصغيرة أن تكون قاطرة النمو الاقتصادي خلال العقود القادمة، بالإضافة إلى دور قطاع المؤسسات الصغيرة في خلف الوظائف ومكافحة البطالة.

وقد تحدثنا في هذا المبحث عن كيفية تأسيس مشروع صغير ودور التعليم المالي في نجاحه، ثم تحدثنا عن دور المشاريع الصغيرة في الاقتصاد الوطني ككل باعتبارها العجلة المحركة للتنمية المحلية، وأيضا تطرقنا إلى اختيار الشكل القانوني المناسب للمشروع الصغير بحيث يعتمد هذا الأخير على عدة عوامل، لنتكلم في الأخير عن المساعدات التي تقدمها المشاريع الصغيرة.

المطلب الأول: تأسيس المشروع الصغير ودور التعليم المالي في نجاحه

يحتاج المشروع إلى عناصر أساسية لتشغيله كما يجب ويسمى هذه العناصر بالميمات الست (6 M'S) وهي:[1]

- الإدارة (Management): وتتضمن جميع الوظائف والأنشطة التي تقوم بها إدارة المشروع لضمان تشغيله بصورة جيدة.
- القوى العاملة (Manpower): وهم العاملين المناسبين في المشروع والذين يعملون على إنتاج السلع وتقديم الخدمات.
- المواد(Materials): وهي التي تدخل في إنتاج السلع والخدمات التي يقدمها المشروع لزبائنه.
- الألات والمعدات(Machines): وهي ما يحتاجه المشروع لإنتاج السلع وتقييم الخدمات.
- السوق (Market): وهم الزبائن الحاليين والمحتملين.
- المال(Money): وهو أساسي لتحقيق وانجاز المتطلبات السابقة.

بحيث أن أنجح المشروعات الصغيرة هي تلك التي تقوم على موارد وخامات محلية متاحة في البيئة التي سيقام فيها المشروع وإذا أن مكونات المشروع الصغير المادية لا تكفي لنجاح المشروع فالعناصر المعنوية لا تقل أهمية عن العناصر المادية والمتمثلة بشكل عام في الخطوط التوجيهية للتعليم المالي والذي يساهم في تعليم المعرفة والمهارات والسلوكيات اللازمة لاعتماد ممارسات إدارة المال الجيدة على مستوى جني الأرباح والأنفاق والادخار والاقتراض والاستثمار ويصبح المشاركون في دورات التعليم المالي

[1] اشرف عوض، سلسلة مشروعك الصغير خطوة ...بخطوة، دار الكتاب الحديث، طبعة 2011، ص، ص، 13،14.

متسلحين بالمعلومات والأدوات الآيلة إلى القيام بخيارات مالية أفضل والعمل على تحقيق أهدافهم المالية و تعزيز رفاههم الاقتصادي.

بحيث أن الخطوط التوجيهية عملت لتقييم النتائج المترتبة على برامج التعليم المالي وهي تشير إلى خمسة وحدات تدريبية تتمحور حول خمسة مواضيع عامة قام بتطويرها برنامج التعليم المالي العالمي ألا وهي وضع الموازنة، الادخار، إدارة الدين، الخدمات المصرفية، والمفاوضات المالية.

المطلب الثاني: دور المشاريع الصغيرة في الاقتصاد الوطني

يعتبر المشروع الصغير المصدر التقليدي لنمو الاقتصاد المحلي والوطني حيث يوفر في USA أكثر من 50% من مجموع الاستخدام الخاص وأكثر من 40% من الناتج القومي الإجمالي للسلع والخدمات، وتبرز أهمية المشاريع الصغيرة في الاقتصاد الوطني من الناحية الوظيفية نظرا لما يلي: [1]

أ. **ترابط الأعمال التجارية " الاعتماديـــة "**

أي ترابط وتداخل جميع الأعمال التجارية حيث أن صاحب العمل التجاري يتوجب عليه أن يشتري ويبيع من وإلى المصالح التجارية الأخرى والمستهلكين، أي أنه لا يستطيع أن يعمل بمعزل عن الاحتكاك بالآخرين فهو بحاجة مثلا إلى المواد الخام من الموردين إذا كان المشروع تصنيعي لكي يتم تحويلها إلى مواد جديدة صالحة للاستعمال ومن ثم يقوم هذا المشروع بالاتصال مع الحلقات التوزيعية والترويجية من أجل إيصال تلك السلع والخدمات إلى المعنيين بها.

ب. **المحافظة على استمرارية المنافســـــة**

ذكرنا سابقا موضوع الترابط والتكامل بين الطرفين إلا أنه ومن أجل المحافظة على النظام الاقتصادي الحر، فإن هذه المشاريع تتنافس فيما بينها بحكم أن هذا النظام قائم على عملية المنافسة الحرة ومحاربة الاحتكار، هذا وقد وجدت عدة هيئات ومؤسسات وأساليب دعم للمشاريع الصغيرة مثل إنشاء هيئة إدارة المشاريع الصغيرة في U.S.A وكذلك إنشاء لجنة البيت الأبيض للمشروعات الصغيرة وغيرها، ولا يمكن إهمال دور المنافسة في الاقتصاد بكونها أداة للتغير والتطوير والإبداع وخاصة في عصر التطور السريع وذلك من خلال الابتكار والتحسين، حيث تضمن بالنهاية استمراريـــة حركـــة الاقتصاد.

وتظهر المنافسة الحديثة في أشكال عديدة منها:

---

[1] عبد الغفور عبد السلام، رياض الحلبي، د. حازم شحادة، محمد الجيوسي، ادارة المشروعات الصغيرة، دار صفاء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى 2001، ص ،9، 11.

- السعر، شروط الائتمان، الخدمة، تطوير طرق التصنيع، تحسن المنتجات، المصداقية في التعامل.

وجميع ذلك يهدف إلى تحقيق شعور بالرضا لـــدى المستهلك وإشبـــــــاع لحاجاتـــه ورغباتـــه.

ج. **التجديد:** يمكن وصف التجديد بأنه عملية تطويرية تحسينية أو إبداعية، فالأفراد في المشروعات الصغيرة هم المصدر الرئيسي للأفكار الجديدة، حيث أن المشروعات التي تدار من قبل أصحابها تكون أكثر عرضة للتجديد والتحديث أكثر من المؤسسات الأخرى، بحكم زيادة الدافعية لتحقيق الربحية العالية فبينما تركز المشاريع الكبيرة على إنتاج السلع ذات الطلب الثابت فإنها تترك الفرصة للمشاريع الصغيرة وتفتح لها باب المجازفة والمغامرة لمحاولة إيجاد سلع جديدة ، الأمر الذي يلحق الخسارة بهذه المشاريع قبل أن تحقق نجاحها ولا تقدم المشاريع الكبيرة أي دعم أو اهتمام بها إلا عندما تتمكن من إيجاد سوق أكبر للسلعة الجديدة.

ينبغي الإشارة هنا إلى أن المشاريع الصغيرة والناجحة قد تتولى عملية الإنتاج وتحويل الأفكار إلى سلع وخدمات إذا امتلكت رؤوس الأموال الكافية لذلك أو تلجأ بالمقابل إلى بيعها كبراءات اختراع إلى شركات كبيرة أخرى قادرة على الإنتاج.

د. رواج الامتيازات: فالامتياز هو نظام فعال (رخصة تمنح لصاحبها) حق توزيع السلع والخدمات بشكل انتقائي من خلال منافذ يملكها صاحب الامتياز، حيث يلاحظ وجود العديد من المؤسسات القائمة على أساس الامتياز مثل مؤسسات المأكولات السريعة على جوانب الطرق مثل مطاعم Mcdonal's والتي تعمل بموجب امتيازات من المشروعات الكبيرة حيث تبرز أهمية المحافظة على الاسم التجاري لهذه المشاريع كما وأن هذه الأسواق المختلفة للنظام متشابهة من حيث نوع التجارة أو البضاعة المنقولة أو الخدمة المؤداة، والإدارة كذلك مشتركة من خلال سياسات موحدة، فالمنافذ في نظام الامتياز تعرف كأعضاء النظام وتعمل تحت اسم واحد وعلامة مميزة واحدة ومظهر واحد للمحلات، وهذا التوحيد يتم الاتفاق عليه في عقد الامتياز.

فالأصل في الامتياز هو سلسلة اختيارية وهو المنفد للكثير من التجار من المنافسة المتزايدة. [1]

ومن الأمثلة على نظام الامتياز صناعة السيارات، والمشروبات وكذلك مؤسسات المواد التموينية والأدوات التكميلية للسيارات.....الخ.

وتظهر أهمية تطور حق الامتياز في السنوات الأخيرة، فمثلا كانت مساهمته في الناتج القومي الإجمالي الأمريكي بنسبـة 15 % وما يزيد عن 30% من مجموع المبيعات بالتجزئة.

[1] عبد الغفور عبد السلام، رياض الحلبي، د. حازم شحادة، محمد الجيشي، مرجع سبق ذكره، ص، ص، 12، 13.

د. **من البدايات الصغيرة:** إن معظم الشركات الكبيرة الحالية قد أسست برؤوس أموال محدودة جدا. فمثلا كان " فورد" يعمل ميكانيكيا وضع أول سيارته في ورشة حدادة، و انطلق " دونالد دوغلاس " في عمل الطائرات من غرفة استأجرها خلف دكان حلاقة بألـــــف دولار وغيرهم الكثير من أصحاب المؤسسات الكبيرة حاليا فهذا يوصلنا إلى عبارة تفيد بأن تطور الاقتصاد للدول ناتج عن جهود المشاريع الصغيرة التــي تنمــو وتترعرع، ويكافح أصحابها لكي تتحول إلى مشاريع كبيرة لاحقا، وتمتلك القوة في الأسواق التي تعمل بها وتحقق ما تصبوا، إليه من بقاء ونمو واستمرارية.....الخ، فهذه المشاريع يمكن تشبيهها بالبذرة التي تصبح شجرة كبيرة من خلال الاعتناء بها والمحافظة عليها وتدعيمها.

ومن الآراء في هذا المجال للعالم "ديمو سيتز" أن (الفرص الصغيرة تكون في الغالب بدايات المشروعات الهائلة)

بناء على ما سبق لا بد من إدراج بعض الخصائص التي يجب أن يتحلى بها الشخص الذي يفكر بإنشاء مشروع صغير وهي:

- الرغبـــــــة بالمسؤوليـــة.
- الرغبة بالمخاطرة المعقولــة.
- الثقة بالقدرة علـــى النجـاح.
- الرغبة بالحصول على المعلومات المرتدة أو السريعة.
- الطـاقـــــات العاليـــــة.
- المهـــــــارة في التنظيـــم.
- التوجه إلى المستقبـــــــل. [1]

المطلب الثالث: اختيار الشكل القانوني المناسب للمشروع الصغير

يتمثل القرار الأول الواجب اتخاذه للبدء بالعمل في مشروع صغير بشكل ملكية هذا المشروع حيث نرى أن الأشخاص يختارون الشكل الأكثر رواجا في السوق والذي يحقق أهدافهم ورغباتهم ، فهنا يجب أن نراعي أن عملية التغيير من شكل إلى آخر بعد بدء العمل في المشروع ستكون صعبة ومكلفة ومعقدة أحيانا لذلك يجب على الشخص الذي يفكر بالبدء في مشروع صغير أن يتوخى الحذر والدقة في الاختيار للشكل القانوني المناسب لذلك المشروع، وذلك من خلال قيامه بدراسة مزايا وعيوب كل شكل ودرجة تأثيرها على عمل مالك المشروع وعلى أوضاعه الخاصة، ومن ثم انتقاء الشكل المناسب له.

[1] عبد الغفور عبد السلام، رياض الحلبي، د. حازم شحادة، محمد الحيومي، مرجع سبق ذكره، ص، ص، 15، 16.

وبالرغم من أنه لا يوجد شكل أفضل من بين الأشكال المتعددة الملكية إذ أن كل منها يناسب ظروف كل مشروع على حدى.

حيث يعرف الشكل القانوني للمشروع (الملكية) بأنه الهوية الرسمية التي تمنحها الدولة للمشروع عند تكوينه والتي تحدد حقوق وواجبات ذلك المشروع، وتنظم علاقاته مع كافة الأطراف التي يتعامل معها أي (تحكم سير نشاطه) وعند إقرار الشكل القانوني الذي يراد اختياره يجب الأخذ بعين الاعتبار عدة عوامل أهمها:

أ. **الهدف:** وهو من أهم الأمور التي تؤثر في اختيار الشكل القانوني للمشروع، ويعني الغاية من إقامة المشروع، فإذا كان هدفه ربحي يتجه الاختيار إلى الأشكال القانونية الربحية، وأما إذا كان الهدف خيري أو تطوعي استثبت الأشكال التي تهدف إلى الربح.

ب. **الإمكانيـــات الماليـــة:** ويقصد بذلك كيفية تلبية الحاجة إما مصادر داخلية أو مصادر خارجية، إذن فالقدرة المالية المتوفرة تلعب أيضا دورا مهما في اختيار شكل الملكية ويلاحظ بأنه كلما توفرت القدرة المالية كلما كان من الأفضل الاتجاه إلى اختيار الملكية الفردية أو شركات الأشخاص، بحكم توفر رأس المال وعدم الحاجة للاقتراض وكذلك بحكم محدودية الحصص وتقاسم الأرباح بالنهاية، وأما إذا لم تتوفر هذه الأموال داخليا فإنه بالطبع سيتم اللجوء إلى الأشكال القانونية الأخرى التي توفر الأموال اللازمة.

ج. **الكفاءة الإدارية المطلوبة:** فيمكن الحصول على بعض الكفاءات أو الخبرات الإدارية من خلال التعاقد مع شريك واحد أو شركاء يملكون الكفاءات المطلوبة، ولكن يتم الحصول على هذه القدرات على حساب توزيع السلطة ووضع قيود على الاستقلال الذاتي. [1]

د. **درجة تحديد المسؤولية وتوزيع المخاطـر:** والتي تعتمد على القناعة بالإمكانيات والقدرات المتوفرة لدى الشخص الذي يفكر بالبدء في مشروع صغير، وكذلك مدى رغبته بالمجازفة وتحمل المخاطر والصعوبات.

هـ. **الاستفادة من الهيكل التركيبي للضريبـــة:** فالقوانين المتعلقة بضريبة الدخل مثلا قد تميز بين بعض التنظيمات للمشاريع الصغيرة وتجعلها أفضل من غيرها مثل مؤسسة الإعفاء الضريبي التي تعفي من أثر الضريبة المزدوجة، بالمقابل قد تصدر بعض الدول تعليمات وقوانين تشجع الاستثمار لمؤسسات معينة، وهذا يتداخل مع مفهوم يسمى " بالقيود الإدارية ".

و. **مبدأ الريبة:** وتعني الشك في قدرة الشخص أو الأشخاص الذين يرغبون في القيام بمشروع ما على إنجاح ذلك المشروع، وذلك حسب درجة المخاطرة في الاستثمار.

[1] د. جهاد عبد الله عفانة، قاسم موسى أبو عيد، مرجع سبق ذكره، ص، ص، 25، 26.

فيلاحظ كلما كان مبدأ الشك بالقدرة على النجاح ضعيف فإن الاختيار يتجه إلى الملكية الفردية أو شركات الأشخاص، والعكس في حالة ارتفاع درجة المخاطرة فإنه يتم اللجوء إلى شركات الأموال لتوزيع درجة المخاطرة بين الشركاء، ويحكم المسؤولية المالية المحدودة .

ز. **القدرة على التصرف برأس المـــال:** فإذا رغب الشخص الذي يود إقامة مشروع صغير بحرية حركة أمواله وحرية التصرف بها فإنه يلجأ إلى شركات الأموال والعكس صحيح، ويبرر هذا بأن ذلك الشخص في شركات الأموال يستطيع بيع أو التنازل عن حصته في رأس المال في أي وقت يريده بينما لا يستطيع عمل ذلك بسهولة في بعض الأشكال القانونية الأخرى، مثل الملكية الفردية وشركات الأشخاص.

ح. **إجراءات التكوين والتدخل الحكومـي:** فإذا رغب الأفراد في سرعة إقامة المشروع وتخفيض درجة التدخل الحكومي فإنهم يلجأون للملكية الفردية أو لشركات الأشخاص والعكس صحيح.

يتضح مما سبق بأن اختيار الشكل القانوني الأفضل يرتكز على تسوية لتقييم الأهمية النسبية لاحتياجات وأهداف معينة مقابل محدودية كل شكل من هذه الأشكال التنظيمية. [1]

المطلب الرابع: أسباب نجاح وفشل المشاريع الصغيرة والمساعدات التي تقدمها

الفرع الأول: أسباب النجاح والفشل المشاريع الصغيرة

أ. أسباب فشل المشاريع الصغيرة

أ. أن يبدأ صاحب المشروع بطريقة عشوائية وبرأس مال غير كافي أو بعدم الاهتمام بطريقة توزيعية، أي قد يهتم بالديكور والأثاث والمظهر وإهمال الجوهر.

ب. سوء إدارة المشروع أو الاعتماد على أشخاص لديهم الخبرة في مزاولة المهنة، ولكن ليس لديهم أي خبرة إدارية والاعتماد عليهم في جميع الأمور وعدم متابعتهم.

ت. عدم وجود دراسة مثلى للمشاريع تتضمن المقدرة المالية لصاحب المشروع، وأيضا المقدرة على إدارة المشروع بطريقة صحيحة وتقدير درجة المخاطر وتقييم الفرص التي قد تصاحب المشروع.

ث. عدم تدارك ما قد يكون مخفيا من متغيرات ذات تأثير سلبي على المشروع. [2]

---

[1] د. جهاد عبد الله عفانة، د. قاسم موسى أبو عبيد، مرجع سبق ذكره، ص، 26، 28.

[2] د. سيد سالم عرفة، مرجع سبق ذكره، ص،76.

ب. **أسباب النجاح**

إن تحقيق النجاح في المشاريع التجارية أمر ليس بالصعب، ومنه يتطلب نوعا من الإشراف الشخصي المباشر في العمل، وعدم ترك الإدارة والتصرف في أيدي الغير، فصاحب العمل سيكون أكثر رؤية وحرصا على ماله وعلى تنميته ومن عوامل النجاح في إدارة المشروعات الصغيرة نذكر منها: [1]

1. الإشراف الشخصي على المال، ويقول أكثر الذين نالوا النجاح إن عدم الإشراف على المال هو أحد أسباب الفشل، فالمال في يد غير صاحبه يدعو إلى اختلاســـه والى هروبه إلى غير صاحبـــه.
2. التنويع والتجديد، مع البقاء في نفس مجال الخدمـــــــــــة، والتحذيـــر من التفـــرع المختـلف.
3. في حالة التوسع والكبر فان النصيحة التي يقدمها أصحاب المشاريع الناجحة هي البحث عن شريك ليكون هو المدير و المسؤول المالي عن هذا الفرع الجديد فهنا تضمن النجاح والإشراف المالـي.
4. إن التجارة شطارة، ولكن لا يدخل ضمن الشطارة الخداع والكذب فان الأمانة ونظافة المجتمع هي أمر ايجابي للنجاح.
5. كن كريما مع العاملين معك فإنهم احد أسباب الفشل وان استطعت أن تقدم لهم نسبة من الأرباح وتعلمهم مقدما أنها حق لهم فان مشاركتهم مستخلف من عمال معك إلى شركاء في الربح وسيضاعفون جهدهم في خدمة المشروع الذي أنت تملكه وأنت صاحبه.
6. والنصيحة المتكررة عند كل الناجحين تقول أن النجاح لا يأتي بسهولة وعليك إن تمشي زحفا نحو النجاح، ولا تجري قبل أن تكون عرفت المشي والصبر على الصعوبات التي تصاحب جميع الأعمال في بدايتها هو سر النجاح، فالنجاح لا يأتي سريعا ولا يأتي بسهولة.

<u>الفرع الثاني: المساعدات التي تقدمها المشروعات الصغيرة</u>

تقديم النصح والمساعدة والحماية لجميع المشروعات التجارية الصغيرة وتقوم إدارة المشروعات الصغيرة بتقديم خدماتها للمشروعات الصغيرة في 3 مجالات هي:[2]

1. المساعدات الماليـــــــــة.
2. توفير العقود الحكوميـــــة.
3. المساعدة الفنـية والإداريـــة.

---

[1] نقلا عن الموقع: WWW.STOOB.COM/588207 على الساعة 6:30 مساءا بتاريخ 16-04-2016

[2] عبد الغفور عبد السلام، رياض الحلبي، دخازم شحادة، محمد الجيوسي، إدارة المشروعات الصغيرة، مرجع سبق ذكره، ص،ص، 268،269.

- وتعاون إدارة المشروعات الصغيرة مع المعاهد التعليمية البارزة ومع المجموعات التعليمية الموزعة في أنحاء البلاد في رعاية دورات في إدارة الأعمال وفي توفير تدريس الوظائف الإدارية الأساسية وهي التخطيط، التنظيم، التوظيف، التوجيه والمراقبة في المشروعات الصغيرة.
- وتقوم إدارة المشروعات الصغيرة بعقد ورشات عمل الأشخاص الذين من المحتمل أن يصبحوا أصحاب مصالح تجارية صغيرة وذلك مجانيا أو مقابل تكاليف زهيدة.
- وتقوم أيضا برعاية " هيئة خدمات المدراء المتقاعدين ".
- ومن مساعداتها الإدارية برنامج " معهد المشروعات الصغيرة من اجل توفير الخدمات الطلابية الاستشارية إلى أصحـــاب المشروعـــات الصغيــرة.
- ومن مساعداتها أيضا تمويل مراكز تطوير المشروعات الصغيرة في الجامعات المختلفة، وتقوم " إدارة المشروعات الصغيرة " أيضا بنشر سلسلات من النشرات المتعلقة بالأمور الإدارية والفنية والى المشروعات التجارية الصغيرة القائمة والمحتمل إنشاؤها وذلك تحت العناوين التالية:

1. المساعدات الإدارية إلى المصنعـــين الصغـــار.
2. المساعـــــدات إلــى الأســـواق الصغيـــرة.
3. المساعـدات الفنيـــــة للمصنعيـــن الصغـــار.
4. نشــرات المشروعـــــــات التجاريـــة الصغيـــرة.
5. نشرات حول إقامة المشروعـــات الصغيرة وإدارتهـــا.
6. نشرات حول الأبحاث المتعلقة بالمشروعات الصغيــرة.

خلاصة

يوجد في الوقت الحاضر الملايين من المشروعات التجارية، وبأي من المعايير، فإن معظم هذه المشروعات يمكن وصفها بأنها مشروعات صغيرة أو حتى مشروعات صغيرة جدا، وهي منتشرة بشكل واسع في مختلف أنواع الصناعة والتجارة وعلى الأخص في تجارة التجزئة والخدمات ونسبة متزايدة منها مشروعات من خلال الامتيازات، وبرغم أنها مهددة في بعض الحالات غير أن المشروعات التجارية الصغيرة قد أظهرت حيوية في مجالات أخرى، وكما لوحظ فإن أهميتها النسبية في إطار الاقتصاد الكلي لم تكن بالمستوى الكبير الذي تحظى به الآن، إذ أن الشكل الخارجي للمشروعات المستقلة فقط قد تغير مع الزمن، وإن الفرص المتاحة للمنظمين القديرين والحيويين غير محدودة إلا بقدر ما يصنعون من حدود على أنفسهم، كما ان تاريخ العمل التجاري في أمريكا مليء بأمثلة النجاح الذي تحقق من البدايات الصغيرة.

إن المشروعات الصغيرة المستقلة تلعب دورا في اقتصاد الأمة، فهي مصدر الرئيسي للأفكار الجديدة والاختراعات، والتي إذا ما أقرنت بالمنافسة فيما بينها ومع المشروعات الكبيرة تشكل جزاء كبيرا من النمو الملحوظ للاقتصاد ومن الضروري وجود عدد كبير من المشروعات الصغيرة إذا كانت المنافسة الحقيقية مطلوبة، وإذا أردنا المحافظة على حرية المبادرة والمشروعات التجارية، وإذا أردنا الاستمرار في تقديم سلع وخدمات أكثر إلى عدد متزايد من الناس، فإن المشروعات التجارية، وإذا أردنا الاستمرار في تقديم سلع وخدمات أكثر إلى عدد متزايد من الناس، فإن المشروعات الكبيرة وحدها ليس بمقدورها أن توفر هذه الأمور.

الفصل الثاني

المرأة المقاولة و دورها في تحقيق التنمية المحلية

تمهيد

تعتبر المرأة نواة المجتمع وركيزته الأساسية وخاصة لأجيال المستقبل، وإن الحديث عنها يفتح بابا واسعا للنقاش، فالأوضاع التي مرت بها الجزائر قد لا تختلف كثيرا عن أوضاعها في باقي أقطار الوطن العربي والإسلامي، فلقد كانت المرأة الجزائرية في زمن الاستعمار تعاني من الحرمان المطلق، وحتى بعد الاستقلال الذي حققته الجزائر سنة 1992 تواصلت حالة الحرمان مع اختلاف المسببات، ولكن الأوضاع تغيرت مع الزمن، وتوفرت بعض الإمكانيات، ففتح المجال واسعا للمرأة في مختلف مجالات الحياة العامة فأضحت متواجدة في جميع القطاعات، مما ساهم مساهمة كبيرة في تحقيق التنمية المحلية على جميع الأصعدة.

المبحث الأول: ماهية المرأة المقاولة

أصبحت المرأة الجزائرية عنصرا فعالا خارج الإطار التقليدي المعروفة به، خاصة بعد ولوجها عالم المقاولتية وإدارة الأعمال بالمقارنة مع الرجال، إلا أن أرقام السنوات الأخيرة تشير إلى قفزة في مساهمتها في عدة من المجالات المقاولاتية المتميزة.

وقبل تحديد دور المرأة في تحقيق التنمية المحلية لا بد لنا من توضيح بعض المفاهيم الغامضة حول المرأة المقاولة، وهذا ما جئنا به في هذا المطلب حيث تطرقنا إلى مفاهيم حول المقاولة عامة والمرأة المقاولة خاصة، والتي نستخلص من خلالها خصائص ومميزات المرأة المقاولة، وكذلك تحدثنا في هذا المطلب عن تطور المقاولة النسائية على مدى التاريخ، وما هي نظرة القانون والمجتمع للمرأة المقاولة.

المطلب الأول: مفاهيم حول المقاولة

I. تعريف المقاولة لغة واصطلاحا

1. المقاولـــــــة لغــة

المقاولة هي صيغة مبالغة على وزن مفاعلة تقتضي مشاركة من أطراف متعددة، وأصل اشتقاقها الفعل قال يقول قولا ومقالا، فالمقاولة معناها المفاضلة والمجادلة. [1]

وهي مشتقة من كلمة المقاول فتشير إلى الخطر أو الغامرة التي تميز توظيف الأموال في النشاط الاقتصادي. [2]

2. المقاولــة اصطلاحا

وتمثل ظاهرة معقدة تجمع بين مشروع إنشاء المقاولة وحامل فكرة المشروع وذلك في محيط معين، مما يجعل مقارنة مستوى المقاولة في مختلف الدول صعب ويعود ذلك لعدة أسباب أولها أنه ليس هناك مفهوم محدد ودقيق للمقاولة مقبول على مستوى كل النماذج الدولية. [3]

II. المفهوم الاقتصادي والاجتماعي والقانوني

1. المفهوم الاقتصادي

إن المقاولة بالمعنى الاقتصادي يقصد بها الخطة الاقتصادية أو النشاط المنظم والمبرمج، القائمة على تكرار الأنشطة على وجه الاعتياد أو الاحتراف بنية المضاربة، بناءا على التصميم

---

[1] محمد أبي بكر بن عبد القادر الرازي: مختار الصحاح، طبعة جديدة، مكتبة لبنان، بيروت، 1995، ص، 232.

[2] العربي دخموش، محاضرات في اقتصاد المؤسســـــــة، مطابـــع منتـــوري، قسنطينـــة، 2005، ص، 02.

[3] البروفسور شعيب بونوة www.adreg.net

والتنظيم وإدارة الموارد البشرية، وتجهيزات رأس المال واليد العاملة والوسائل المالية والمعنوية والقانونية الأخرى اللازمة لتحقيق غرض معين، صناعي أو تجاري أو حرفي أو خدماتي يكون هو الهدف من المقاولة ومن هنا لم تعد قادرة على منح الصفة التجارية على العمل أو النشاط وعلى القائم بالنشاط صفة التاجر أو النشاط غير التاجر. [1]

2. المفهوم الاجتماعي للمقاولـة

هي وحدة اجتماعية هادفة، تتكون من عناصر بشرية ومادية ومعنوية، تمارس النشاط الاجتماعي وتتمتع بذمة مالية وتنتج سلع وخدمات في محيط محدد. [2]

3. المفهوم القانوني للمقاولـــة

وهي عقد يتعهد أحد طرفين بمقتضاه بأن يصنع شيئا أو يؤدي عملا لقاء بدل يتعهد به الطرف الأخر.

يدل هذا التعريف على أن المقاولة عقد معارضة رضائي يلتزم فيه المقاول بصناعة شيء أو أداء عمل، في مقابل التزام الطرف الأخر بتقديم بدل نقدي متفق عليه، إما شهريا أو بنسبة معينة من النفقات الفعلية. [3]

III. مفهوم المرأة المقاولة

بناء على المفاهيم السابقة يمكننا القول أن المرأة المقاولة:

هي تلك المرأة التي تمتلك خصائص ومميزات معينة تجعلها تتحمل خطر القيام بالأعمال التجارية لحسابها الخاص، وهي تلك المرأة التي تملك روح المبادرة والمخاطرة وتتحمل المسؤولية وتتعامل بمرونة وبمهارة في التنظيم والإدارة واثقة من قدراتها وإمكانياتها، هدفها النجاح والتفوق.

المطلب الثاني: نظرة تاريخية حول المرأة المقاولة

شارك الرجال والنساء عبر التاريخ في إنتاج العالم الاجتماعي وإعادة إنتاجه، غير أن طبيعة هذه المشاركة وتوزيع المسؤوليات فيها وتنوع الميادين قد اتخذت أشكالا شتى، سواء في مراحل التاريخ الاجتماعي أو في داخل المجتمعات البشرية المفردة، ففي المجتمع الجزائري شكلت المساهمة الاقتصادية للمرأة الجزائرية إحدى ركائز الاقتصاد الوطني، وقد قامت المرأة الجزائرية منذ القدم بدور هام في تنمية اقتصاد بلادها، غير أن هذا النشاط لم يكن مرئيا لكونه يتم داخل البيت أو في الحقل ولم يدخل في أي

(1) http://elkhachani.ektob.com/9052/ktmtle

(2) Bermard Mottez :la sociologie industrielle ,presse universitaire de France , 1575,P50

(3) فهية مصطفى الزحيلي، محاضـــرات ونشاطات جامعة دمشق http//www.zuhayli.net./contract.htm

محاسبة وطنية، لأنه يعتبر نشاطا مرتبطا بالطبيعة الأنثوية، كما أن العمل الرسمي كان وقفا على الرجال، لكن رغم إقصاء النساء عن ميادين المشاركة المجتمعية فقد كن في أكثر الأحيان يشاركن بصورة فعالة في الإنتاج الحرفي التقليدي داخل البيت، وفي النشاط الزراعي بأكمله، غير أن الانفصال بين هذين الاتجاهين قد بدأ من الوجهة التاريخية، بتطور الصناعة الحديثة التي استلزمت الفصل بين موقع العمل من جهة وملكيته من جهة أخرى. [1]

المطلب الثالث: مميزات وخصائص المرأة المقاولة الناجحة

تعتبر المرأة المقاولة تلك المرأة التي تنظم وتملك وتدير وتتحمل مخاطر مشروعها الذي تديره، وبالتالي لا بد أن يتوفر في شخصها خصائص ومميزات تمكنها من التوفيق في إدارة أعمالها، ومن أهم هذه الخصائص:

1. الخصائص الاجتماعية

- توفر بيئة أسرية تشجعها على الاستمرار.
- القدرة الكبيرة على التوفيق بين حياتها الخاصة ومسؤوليتها اتجاه المقاولة.
- المرونة في التعامل مع العنصر البشري: باعتبار المورد البشري أهم مورد في المقاولة فلا بد أن تتوفر في المرأة المقاولة خاصية القدرة على التعرف على مواطن القوة لكل عامل ثم استخدامها لتحفيزه وتوجيهها في خدمة أهداف المقاولة هذا في الصعيد الداخلي، أما على الصعيد الخارجي فلا بد أن تتوفر فيها صفة المنسق بين الموردين والزبائن والمجتمع المحيط بها، أي لا بد من إتقان أساليب الاتصال مع الأطراف المتعامل معها وتحفيزهم، وإقناعهم وقيادتهم لإنجاح أهداف المقاولة. [2]

2. الخصائص الذاتية

- القدرة على تحقيق النجاح أي لا بد أن يتوفر عامل التفاؤل المدعم بأسمى واقعية مدروسة.
- توفر روح المبادرة ونقصد به أن المرأة المقاولة إذا أرادت أن تبرز في عملها لا بد أن تكون تمتلك صفة البحث عن الفرص الجديدة وما تقدمه من إضافات.
- القدرة على تحمل المسؤولية والرغبة في الحصول عليها.
- حسن استغلال العرض.
- التميز والكفاءة في مجال العمل.
- توفر روح المخاطرة، والرغبة في المخاطرة المعقولة. [3]

---

[1] http://www.womengateuay.com

[2] كليفورد بومباك: ترجمة رائد السمرة: أسس إدارة الأعمال التجارية الصغيرة، مركز الكتاب الأردني، 1989، ص، 29.

[3] عبد الحميد مصطفى أبو ناعم: إدارة المشروعات الصغيرة، دار الفجر للنشر والتوزيع، 2002، ص، 32.

3. الخصائص التنظيمـــية

- امتلاك خاصية القدرة على التحكم في الوقت و إدارته.
- المهارة في التنظيم: لكي تحقق المرأة المقاولة النجاح لا بد أن تأخذ بعين الاعتبار التوافق الذي يجب أن يحدث بين مهارتها ومواصفات العمل ونوعية النشاط ومستلزماته المناسبة كما ونوعا.

4. الخصائص المهنيـــة

- **سرعة الفهم والاستيعاب:** بما إن صاحبة المقاولة هي من تضع خططا تنافسية لمقاولتها، إذ تعتبر منبع الأفكار الجديدة، مما يتطلب قدرة كبيرة على رؤية المشروع ككل من أعلى فإذا كان التميز في العمل يساعدها على التعرف على كيفية أداء كل نشاط فإن القدرة العقلية والفكرية يساعدها على الربط بين الأنشطة والوظائف ضمن كيان المقاولة.

5. الخصائص التعليمـية

مستوى تعليمي مقبول لان الأمية تعتبر من العوائق المهمة التي تحول دون تحقيق الهدف كما تعرض المرأة إلى الاستغلال. [1]

المطلب الرابع: نظرة القانون للمرأة المقاولة

إن من أهم المواضيع، موضوع مساواة المرأة بالرجل، وتكافؤ الفرص بينهما في كل مجالات الحياة، فكلما كانت المرأة مساواتها للرجل كلما اتسعت لها رقعة المشاركة في البناء وما دمنا بصدد البحث في موضوع المرأة المقاولة فإننا نحاول معرفة مدى مساواة للرجل في القانون.

1. في القانون الدولـــــي

قد تكرس حق العمل بالنسبة للنساء في أغلب النصوص العالمية، بدءا بالإعلان العالمي لحقوق الإنسان والذي يعتبر أول وثيقة تصدر في شأن تقرير حقوق الإنسان بعد الحرب العالمية الثانية في سنة 1948، وكل المواثيق والعهود والاتفاقيات الدولية التي صدرت بعده.

وقد جاء في المادة 280 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان: « أنه يجب أن تتخذ كل الإجراءات التي تضمن للنساء الحقوق التي يتمتع بها الرجال في كل المجالات والميادين الاقتصادية والاجتماعية مع إثبات حق اختيار المهنة وحق الترقية العادلة » [2]

كما نصت المادة 23 من الفقرة 1 على أنه: « لكل شخص الحق في العمل، وفي حرية اختيار عمله، وفي شروط عمل عادلة ومرضية وفي الحماية من البطالة » [3]

---

[1] كليفورد بومباك: مرجع سابق، ص، 31.

[2] droit de l'homme et application des lois manuel de formation a l'intention des services de police) , nation unies , newyork et genéve , 1997 ,p56

[3] تاج عطاء الله، المرأة العاملة في تشريع العمل الجزائري بين المساواة والحماية القانونية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2006، ص49.

2. في القانون الجزائـــري

عرفت الجزائر منذ استقلالها أربعة دساتير أيدت كلها مساهمة المرأة في الحياة المهنية وأكدت على ضمان حقوقها وفتح أمامها كل الفرص المتاحة للرجل من تعليم وعمل في جميع الميادين إن يرسخ الدستور الجزائري مبدأ عدم التميز على أساس الجنس كما يستند إلى الدولة مهمة اتخاذ إجراءات ايجابية لضمان المساواة بين جميع المواطنين، رجالا ونساء، في الحقوق والواجبات، عبر إزالة العقبات التي تعترض تقدم الإنسان وتعرقل مشاركة الجميع بفعالية في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية. [1]

المطلب الخامس: نظرة المجتمع للمرأة المقاولة

هناك تباين في نظرة المجتمع للمرأة المقاولة وذلك حسب الطبقة الاجتماعية والمستوى الثقافي الذي تنشأ المرأة فيه وتعيش ضمنه، وان كانت في معظمها تتأرجح ما بين التقليل من قدرات هذه المرأة الشخصية وقدراتها في إدارة مالها بنفسها، وما بين كره وعدم استحباب المنافسة من قبل المرأة للرجل ومحاولتها التفوق عليه، حيث أن معظم الرجال لا يزال في مجتمعنا يكرهون فكرة تفوق المرأة على الرجل في العمل، أو محاولة مقارعته له ولا يفضلون التعايش معها. [2]

[1] تاج عطاء الله، مرجع سابـــــــق، ص 51.

[2] محمد الفوار www.oman.jordan.studion

المبحث الثاني: دور المرأة المقاولة في تحقيق التنمية المحلية

يحتل موضوع التنمية المحلية مكانا مهما بين مواضيع التنمية في الفكر الاقتصادي والدراسات الاجتماعية والسياسات الحكومية وبرامج المنظمات الدولية والإقليمية والحركات الاجتماعية، ذلك أنها عملية ومنهجا ومدخلا وحركة يمكن من خلالها الانتقال بالمجتمع من حالة التخلف والركود إلى وضع التقدم والقوة والسير في طريق النمو والارتقاء إلى ما هو أفضل، وسد وتلبية الاحتياجات الأساسية للسكان المحليين بجهودهم الذاتية وبمساندة من الهيئات الحكومية، وتعتبر أفضل مدخل لتحقيق التوازن بين الأقاليم المختلفة وداخلها، وتوفير المناخ والأرضية الملائمة للتنمية القومية على مستوى الدولة ككل وقد عالجنا في هذا المبحث مفهوم التنمية المحلية ودوافع الاهتمام بها والأهداف التي تسعى إلى تحقيقها بالاعتماد أيضا على مقوماتها الفعالة وفي الأخير أبرزنا دور المرأة في تحقيق التنمية.

المطلب الأول: مفهوم التنمية المحلية

شغل مفهوم التنمية المحلية أذهان كثير من الإداريين والباحثين المهتمين بالنواحي السياسية والاقتصادية والاجتماعية، بحيث كل إداري أو باحث أو مهتم أعطى مفهوما خاصا به ومن هذه المفاهيم ما يلي:

تعرفها الولايات المتحدة الأمريكـية

التنمية المحلية هي العمليات التي يمكن بها توحيد جهود السكان والحكومة لتحسين الأحوال الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في المجتمعات المحلية ولمساعدتها في الاندماج في حياة الجماعية والمساهمة في تقدمها بأقصى قدر ممكن. [1]

ويعريـــفها محـــي الديـــن صابـــر

الذي يعتبرها " مفهوم حديث لأسلوب العمل الاجتماعي والاقتصادي في مناطق محددة يقوم على أسس وقواعد من مناهج العلوم الاقتصادية والاجتماعية، وهذا الأسلوب يقوم على أحداث تغيير حضاري في طريقة التفكير والعمل والحياة عن طريق إثارة وعي البيئة المحلية وان يكون ذلك الوعي قائما على أساس المشاركة في التفكير والإعداد والتنفيذ من جانب أعضاء البيئة المحلية جميعا في كل المستويات عمليا وإداريا ". [2]

---

[1] السعيد فكرون، إستراتيجية التصنيع والتنمية بالمجتمعات النامية: حالة الجزائر، دراسة نظرية، رسالة دكتوراه دولة، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية، جامعة قسنطينة، 2005، ص38.

[2] نقلا عن الموقـــــع الالكترونـــي www.startimes.com/? T= 27931907 بتاريـــخ 2016/03/08 على الساعـــة 9:45 سا.

من خلال التعاريف السابقة يمكن القول أن التنمية المحلية بصفة عامة هي " عملية يمكن بواسطتها تحقيق التعاون الفعال بين المجهود الشعبي والحكومي، للارتقاء بمستوى التجمعات والوحدات المحلية اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا، من منظور تحسين نوعية الحياة لسكان تلك المجتمعات المحلية في أي مستوى من مستويات الإدارة المحلية في منظومة شاملة ومتكاملة ". [1]

المطلب الثاني: دوافع الاهتمام بالتنمية المحلية

لقد حظيت التنمية المحلية باهتمام متزايد في العقود الأخيرة، وعلى كافة المستويات الأكاديمية والعملية لأسباب عديدة ومترابطة، بينما لم تلقى التنمية المحلية الاهتمام الكافي تقليديا وعلى مختلف المستويات النظرية والتطبيقية أيضا، وقد أدى هذا التجاهل أو الجهل بأهمية التنمية المحلية وعلاقتها الحيوية بالتنمية الوطنية (القومية) الشاملة إلى ظهور مشكلات عديدة أدت بمجملها إلى خلل في التوازن التنموي والمجتمعي بأبعدها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والإدارية وغيرها، وقد أدى الخلل في التوازن التنموي إلى لفت انتباه السياسيين الأكاديميين إلى موضوع التنمية المحلية كجزء لا يتجزأ من التنمية الوطنية (القومية) الشاملة والمتوازنة.

ولم يبدأ الاهتمام بالبحث والتدريس للتنمية بصفة عامة الا بعد الحرب العالمية الثانية و هذا ناتج عن عدة عوامل لعل أهمها:

- النمو السكاني السريع وما ترتب عليه من مشاكل في الدول.
- زيادة الاتصال بين شعوب العالم نتيجة لتطور تقنيات النقل ووسائل الاتصال.
- العولمة وسرعة انتقال وتأثير الأزمات الاقتصادية في أقاليم العالم.
- الفشل المتكرر ببرامج التنمية ومحاولاتها لتحسين أحوال الفقراء في كثير من الدول المتخلفة.
- نظر بعض الكتاب للتنمية والنمو باعتبارهما مترادفان.

أما أهم الأسباب والدوافع الكامنة وراء الاهتمام المتزايد بالتنمية المحلية، فيمكن تلخيصها في ما يلي: [2]

أ. أسباب فكرية وسياسية وثقافية مترابطة تتمثل بزيادة الوعي العام للسكان في المجتمعات المعاصرة، حيث أدت الجهود التعليمية المختلفة ووسائل الإعلام والاتصال الجماهيري الواسع والانفتاح والتفاعل الفكري، والثقافي إلى وعي الجماهير بحقوقها ومطالبها ضمن معايير العدالة والمساواة والتوازن.

---

[1] نقلا عن الموقع الالكتروني: http://ejabat.google.com/ejabat/thread? Tid=14b3ffb17c20c079 بتاريخ 2016/03/08 على الساعة 10:00 سا.

[2] فؤاد بن غضبان، التنمية المحلية ممارسون وفاعلون، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2015، ص، ص، 34، 36.

ب. أسباب عملية عديدة تتضمن جوانب اقتصادية وإدارية واجتماعية وبيئية وأهمها ما يلي: [1]

- الهجرة الداخلية من المحليات إلى التجمعات السكانية المركزية الكبرى وما رافق ذلك من أثار سلبية.
- الاستفادة من المصادر والثروات المحلية في مجالات عديدة مثل الزراعة والمياه والسياحة، وغيرها من المصادر وتوجيهها لخدمة التنمية القومية الشاملة.
- تعزيز المشاركة الشعبية في التنمية وتفعيل دور السكان في كافة المناطق في الإسهام في الجهود التنموية تخطيطا وتنفيذا.
- التوجه نحو اللاتركيز واللامركزية، الإدارية، بحيث تتطور كافة المناطق المحلية والمركزية بشكل متقارب نسبيا، ويسمح بتقديم الخدمات العامة بسرعة وكفاية وفعالية وكفاءة.
- تعزيز الاستقرار والوحدة والقوة والتعاون والانسجام العام على المستوى الوطني بشكل سيهم في تحقيق الأمن الداخلي ويعزز قدرات الدفاع الخارجي.

وعليه فقد أصبحت التنمية المحلية عبارة عن نظام فرعي ضمن نظام كلي من التنمية الشاملة في المجتمع، وان النظرة النظامية للتنمية بمختلف أبعادها ومستوياتها هي نظرة تتفق مع متطلبات البيئة المعاصرة، وهذه النظرة تساعد في زيادة فعالية الجهود التنموية وتوفير مداخلاتها الضرورية وتوجيهها لتحقيق الأهداف القومية والمحلية المترابطة، كما أن ذلك يسهم في توزيع مكاسب التنمية بشكل يدعم الاستقرار والأمن المجتمعي.

المطلب الثالث: أهداف التنمية المحلية

ترمى التنمية المحلية إلى تحقيق مجموعة مترابطة من الأغراض التي تسهم في تطوير المجتمعات المحلية في كافة مناطق الدولة، ويتسم الهدف العام للتنمية المحلية بالشمولية وتعدد الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية والإدارية والبيئة وغيرها، ويمكن تلخيص أهم أغراض التنمية المحلية فيما يلي:

- توفير الخدمات العامة الأساسية في مختلف المدن والقرى والمناطق التي يشملها إقليم الدولة عموما، ويتضمن ذلك كافة أنواع الخدمات الصحية والتعليمية والثقافية والاجتماعية والتنظيمية والزراعية والاتصالات والمياه والكهرباء والطرق وغيرها، ويؤمل أن يسهم توفير الخدمات بمستويات كمية ونوعية كافية في الحد من الهجرة الريفية إلى المدن والمجتمعات المركزية الكبرى.

[1] فؤاد بن غضبان، مرجع سبق ذكره، ص، ص، 34- 37.

- جذب الاستثمارات الوطنية والخارجية اللازمة للتنمية المحلية من خلال التنسيق والاتصالات مع الجهات المعنية وتعريفها بالغرض والاحتياجات المحلية.
- المحافظة على الاستقرار والأمن المحلي بشكل مترابط مع إمكانيات الدفاع القومي من خلال تطوير المناطق المحلية وتوفير مقومات القوة والقدرة على مواجهة كافة المخاطر المحتملة.
- تشجيع المشاركة الشعبية والمبادرات الفردية والجماعية من مختلف المناطق في المجالات التنموية بكافة أبعادها ومستوياتها المحلية والقومية إن الاهتمام بموضوع التنمية المحلية (نظريا وعمليا) يشكل دافعا للتعاون والتنسيق بين كافة الجهود المتاحة محليا ومركزيا.
- بروز إمكانات التكامل بين المناطق، والتكامل يعني التعاون للوصول إلى الأهداف المسطرة، وهو يمس مختلف المجالات ويساعد على تحسين نوعية الخدمات المقدمة ويسرع من عملية التنمية.
- دعم الإدارة المحلية حتى تتمكن من التطور والخروج من دائرة الفقر، وهذا الدعم يكون بتقديم المساعدات للقيام بالمشاريع للقضاء على النقائص التي تعاني منها، ترقية الأنشطة الاقتصادية الملائمة لكل إقليم من خلال مراعاة الخصوصية التي تميز كل جهة.
- إدخال واستخدام الوسائل التكنولوجية الحديثة في مختلف الميادين الإنتاجية والخدمية.

المطلب الرابع: أهداف الإنمائية للألفية الثمانية

هي ثمانية أهداف اتفقت الدول الأعضاء في منظمة الأمم المتحدة، وعددها 192 دولة، وما لا يقل عن 23 منظمة دولية، على تحقيقها بحلول سنة 2015، تنطلق هذه الأهداف من إعلان الأمم المتحدة للألفية الذي تم توقيعه في سبتمبر 2000 والذي يلزم الدول الأعضاء في منظمة الأمم المتحدة بمكافحة الفقر والجوع والأمراض والأمية والتميز ضد المرأة، توجد أهداف ومؤشرات لقياس التقدم ونحو تحقيق هذه المرامي، انبثقت الأهداف الإنمائية للألفية عن الفصول الثماني للإعلان الأمم المتحدة للألفية وتتألف من ثمانية أهداف و21 غاية و 60 مؤشر لقياس التقدم المحرز في تحقيق الأهداف، وتتمثل هذه الأهداف الثمانية للألفية في: [1]

الهدف الأول: القضاء على الفقر والجـــــوع

ويتمثل في تخفيض نسبة السكان الذين يقل دخلهم اليومي عن دولار واحد إلـــــى النـــصف

الهدف الثاني: تحقيق تعميم التعليم الابتدائي

يهدف إلى كفالة تمكن الأطفال في كل مكان، سواء الذكور أو الإناث من إتمام مرحلة التعليم الابتدائـــي، بحلول عام 2015.

[1] نقلا عن الموقع: www.arab-hdr.org>regioinatt-71258 بتاريخ 26-04-2016 على الساعة 09:45.

الهدف الثالث: تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة

يسعى لإزالة التفاوت بين الجنسين في التعليم الثانوي والابتدائي ويفضل أن يكون ذلك بحلول عام 2005، وبالنسبة لجميع مراحل التعليم في موعد لا يتجاوز عام 2015.

الهدف الرابع: تقليل وفيـــــات الأطفـــال

تخفيض معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة بمقدار الثلثين في الفترة ما بين 1990 و 2015.

الهدف الخامس: تحسين الصحة النفاسية

- تخفيض معدل الوفيات النفاسية بمقدار ثلاثة أرباع في الفتـــرة مـا بين 1990 و 2015.
- تعميم إتاحـــــة خدمـــــات الصحـــــــة الإنجابيـــــة بحلـــــول عـــــام 2015.

الهدف السادس: مكافحة الايدز والملا ريا والأمراض الأخرى

- وقف انتشار فيروس نقص المناعة البشرية/ الايدز بحلول عام 2015 وبدء انحساره اعتبارا من ذلك التاريــخ.
- تعميم إتاحة العلاج من فيروس نقص المناعة البشرية / الايدز بحلول عام 2010 لجميع من يحتاجونـــــه.
- وقف انتشار الملاريا وغيرها من الأمراض الرئيسية بحلول عام 2015 وبدئ انحسارها اعتبارا من ذلك التاريــخ.

الهدف السابع: كفالة الاستدامة البيئية

- إدماج مبادئ التنمية المستدامة في السياسات والبرامج القطرية وانحسار فقدان الموارد البيئية.
- الحد بقدر ملموس من معــدل فقدان التنـــــــوع البيولوجـــــي بحـــــلول عام 2010.
- تخفيض نسبة الأشخاص الذين لا يمكنهم الحصول باستمرار على مياه الشرب المأمونة وخدمات.
- تحقيق تحسين كبير بحلول عام 2020 لمعيشة ما لا يقل عن 100 مليون من سكان الأحياء الفقيرة.

الهدف الثامن: إقامة شراكة عالمية من أجل التنمية

- المضي في إقامة نظام تجاري ومالي يتسم بالانفتاح والتقيد بالقواعد والقابلية للتنبؤ به وعدم التمييز.

- معالجة الاحتياجات الخاصة للبلدان الأقل نماء وهي تشمل دخول صادرات البلدان الأقل نماء إلى الأسواق معفاة من التعريفات الجمركية وبدون الخضوع للحصص، وبرنامجا معززا لتخفيف عبء الديون الواقع على البلدان الفقيرة المثقلة بالديون وإلغاء الديون الثنائية الرسمية، وزيادة المساعدة الإنمائية الرسمية إلى البلدان التي أعلنت التزامها الحد من الفقر.
- معالجة الاحتياجات الخاصة للبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية (عن طريق برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية ونتائج الدورة الاستثنائية الثانية والعشرين للجمعيـــة العامة)
- المعالجة الشاملة للمشاكل ديون البلدان النامية باتخاذ تدابير على الصعيدين الوطني والدولي لجعل تحمل ديونها ممكنا في المدى الطويل.

المطلب الخامس: مقومات التنمية المحلية الفعالة وأنواعها

الفرع الأول: مقومات التنمية المحلية

تتطلب التنمية المحلية الناجحة مجموعة من المقومات والشروط التي تلزم لتحقيق الأهداف التنموية وترجمة الطموحات إلى واقع ملموس، حيث أن التنمية المحلية ليست مجرد طموحات أو شعارات جوفاء بل هي مجموعة من الحاجات والمشكلات المتفاعلة، والتي تحتاج إلى حلول واقعية لا تنبع من فراغ بل لابد من توافر بعض العوامل الهامة التي تسهم في تفعيل التنمية المحلية وانجاز أهدافها ومن أهم مقومات التنمية المحلية، ما يلي: [1]

- تبني القيادة الإدارية والسياسية في الدول لسياسة ثابتة ومدروسة في مجال التنمية المحلية وربطها بفعالية وملائمة مع التنمية الوطنية الشاملة، إذ أن وجود مثل هذه السياسة العليا هو أمر حيوي حاسم في الدول النامية وبدونه قد تبقى الجهود عند حدودها الدنيا.
- وجود إرادة شعبية مخلصة تقوم على الإيمان بالأرض والعمل المنتج من أجل تدعيم البنيان الذاتي القائم على استثمار الجهود والإمكانات المحلية بواسطة السكان المحليين، وتعاونهم مع السلطات المركزية في الدولـــــة.
- توفر الإمكانات و المداخلات المحلية وغيرها التي تلزم من أجل تنفيذ البرامج المحلية وتحقيق أهدافها التنموية، وتشمل هذه الإمكانات مايلي:
  - ✓ توفر مصادر التمويل الكافية من مختلف الجهات المحلية والمركزية وغيرهـــا.
  - ✓ توفر العناصـــــر البشريـــــة المؤهلـــــة من السكـــــان المحلـــــيين.

[1] فؤاد بن غضبان، مرجع سبق ذكره، ص، ص، 43، 44.

- ✓ توفر الإمكانات التكنولوجية والأجهزة والمعدات المساندة والتي تلزم في المجالات التنموية المختلفة وخصوصا الزراعة والصناعة والحرف وغيرها.
- ✓ وجود الإطار التشريعي الملائم لتعزيز جهود التنمية.
- ✓ توفر المواد الخام المحلية واستغلالها بالطريقة الملائمة.
- ✓ ربط المستويات التنموية المختلفة يبعضها ضمن إطار نظامي موحد ومفتوح.
- ✓ الاتصال والإعلام التنموي في مجال الفرص والمحددات.

ولتحقيق الأهداف التنموية وفقا لهذه الشروط والمقومات، لابد من مراعاة ثلاثة جوانب أساسية: [1]

- **الجانب المؤسساتي**

ويهتم بطبيعة التنظيم الإداري والسياسي للدولة وتقسيماتها الإقليمية إلى: أقاليم، جهات، ولاية وجماعات، وهذه التسميات تختلف من دولة لأخرى.

- **جانب الإمكانات والمؤهلات**

سواء منها الطبيعية أو كل ما يتعلق بالخصائص والموارد الجغرافية والاقتصادية لجماعة محلية ما، لأن هذه المؤهلات هي التي تعطي للجماعات شخصيتها، وعلى أساسها يمكن التمييز بين جماعة قروية (ريفية) وجماعة حضرية.

- **الجانب التاريخي**

ويتعلق بالعناصر المشتركة: التقاليد والأعراف والثقافة والهوية الاجتماعية لجماعة محلية ما.

وعلى هذا الأساس يستدعي الحديث عن التنمية المحلية مقاربة شمولية متعددة الاختصاصات ومن زوايا مختلفة.

الفرع الثاني: أنواع التنمية المحلية

نظرا للتمايز الحاصل في إمكانات الجماعات المحلية، فقد أجمع الباحثون على التمييز بين ثلاثة أنواع من التنمية المحلية: [2]

أ. **التنمية المحلية الداخلية**

وتهدف إلى استغلال كل الموارد الذاتية الممكنة وتعبئتها من أجل تحقيق تنمية ذاتية وإقلاع محلي.

ب. **التنمية المحلية القائمة على التضامن**

---

[1] عبد الحق الصديقي، مقاربات التنمية المجالية والمحلية، نقلا عن الموقع http://www.aosfoc.org بتاريخ 2016/03/08 على الساعة 10:30 سا.

[2] فؤاد بن غضبان، مرجع سبق ذكره، ص، 45.

نظرا للتفاوت الحاصل ما بين الجماعات المحلية من حيث المؤهلات، ينطلق هذا النوع من التنمية المحلية من تصور مفاده أن عملية الإقلاع الاقتصادي والاجتماعي لا يتم إلا عبر مقارنة تشاركية كمدخل ضروري للتفاعل والاندماج ما بين الجماعات المجـاورة.

ج. **التنميـــــــة المحليـــــة المندمجـــــة**

تتوخى تجاوز الرؤية التقليدية للتنمية التي اختزلت العنصر البشري كوحدة إحصائية وظل هاجسها هو البعد الاقتصادي، وهذه المقاربة تعيد الاعتبار للموارد البشرية لأنه لا تنمية بدون تنمية اجتماعية.

كما أنها تتميز بكونها ترمي إلى تحقيق الحاجات الإنسانية واستغلالها بشكل يضمن للأجيال اللاحقة الحـــــــق فـــــي التمتـــــع بهـــــذه الخيـــرات.

المطلب السادس: دور المرأة في تحقيق التنمية المحلية

في إطار الاهتمام بقضية التنمية الشاملة وانطلاق من أن التنمية تركز في منطلقها على حشد الطاقات البشرية الموجودة في المجتمع دون تمييز بين النساء والرجال يصبح الاهتمام بالمرأة وبدورها في تنمية المجتمع ضروريا لأن تقدم أي مجتمع مرتبطا ارتباطا وثيقا بمدى تقدم النساء وقدرتهن على المشاركة في التنمية.

ومنذ بداية العقد العالمي للمرأة بدأ الاهتمام بقضية المرأة وتمكينها من أداء أدوارها بفعالية مثل الرجل والمشاركة في اتخاذ القرار في مختلف مناحي الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية وقد واكب هذا الاهتمام العالمي اهتمام كثير من الدول والهيئات والمنظمات الدولية والإقليمية للمرأة.

ومفهوم الدور الاجتماعي هو الأنشطة التي تقوم بها المرأة في نطاق أسرتها وخاصة ما يتعلق بتربية أبنائها وعلاقة أسرتها بغيرها من الأسر الأخرى خلال عملية نشاطها اليومي والاجتماعي أما الدور الثقافي هو قدرة المرأة على تقييم ما تتلقاه من معلومات تدعم دورها في المجتمع.

وتعتمد درجة إسهامات المرأة الاجتماعية والثقافية على مدى الخدمات المقدمة من المجتمع التي تساعدها على القيام بهذه الأدوار، وتتمثل في منشآت للخدمات الاجتماعية كالوحدات الاجتماعية، ودور الحضانة، ومراكز التدريب والتكويـــــن المهنـــــي، والمكـــــاتب وغيـــرهـــــا.

وليست المرأة في حاجة إلى الخدمات فقط، ولكنها في حاجة أيضا إلى إعدادها الأعداد الجيد وتمكينها من القيام بكل هذه الإسهامات، فان كان المجتمع يريد الاستفادة من مساهمة النساء كاملة في التنمية، فعلية أن يساعدهن على أداء دورهن بالأعداد والإجراءات التي تساعدهن على تحمل مسؤوليتهن.

وفي هذا المجال أيضا هناك مجموعة من العوامل تساعد في تنمية الوعي الثقافي لدى المرأة، وتتحد هذه العوامل مع المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية التي تتمثل في ارتفاع مستويات الدخل وتتنوع

المهن والأنشطة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية كما تلعب وسائل الاتصال دورا في زيادة انفتاح المرأة على ثقافات جديدة. [1]

[1] نقلا عن الموقع: www.org/arabic/radio/archives بتاريخ 26-04-2016 على الساعة 10:00.

خلاصة

في هذا الفصل حاولنا أن نبين مدى إسهام المرأة في التنمية الذي يضل مؤشرا ظاهرا على محوريه الدور النسوي في إثراء الحياة الاجتماعية من ناحية ومواكبة رؤى تطوير المرأة من ناحية أخرى.

فالمرأة الجزائرية التي كافحت من أجل تحرير بلادها، عملت بعد الاستقلال على الحصول على التحرر الاقتصادي والمشاركة في المسيرة التنموية، وهي اليوم تخوض في مجال المال والأعمال، لتثبت أنها قادرة على المشاركة في دفع عجلة التنمية إلى الأمام.

الفصل الثالث

دراسة ميدانية حول المرأة المقاولة محليا

تمهيد

مما لا شك فيه أنَّ النمو الاقتصادي المستدام أصبح يرتبط تلقائيا بموضوع إدماج المرأة التي تمثل نصف المجتمع، خاصة دورها في المجال المقاولاتي الذي أثبتت الدراسات و التقارير أهميته في دعم الاقتصاد الوطني و دعم وتيرة التنمية، مما دفع و حتم على حكومات الدول النامية و منها الجزائر العناية بالمرأة على العموم، و خاصة و أنَّ هذه الفئة الناشئة لصاحبات الأعمال تعتبر قوة فاعلة داخل القطاع الخاص و شريكة أساسية في المجال الاجتماعي و الاقتصادي.

و نظرا لأهمية الموضوع لم يكن الجانب النظري كافيا مما استدعى إجراء مقابلات مع مستفيدات من قروض من وكالات دعم تشغيل الشباب لولاية ميلة.

المبحث الأول: واقع المرأة المقاولة في الجزائر

يشير واقع المقاولة النسوية في الجزائر إلى أن نسبها مازالت منخفضة بالرغم من التطور الذي شهدته في السنوات الأخيرة، وتتوزع لاخصوص على قطاعات النسيج، الأعمال العقارية والخدمات، فيها عرفت مؤخرا توجها، نحو القطاع الصناعي والاستيراد والتصدير

تناولنا في هذا المبحث واقع المرأة المقاولة من الناحية السياسية، الاقتصادية، التربوية، التعليمية و الاجتماعية؛ كما تطرقنا إلى مجالات عمل المرأة المقاولة، بالإضافة إلى العوامل المؤثرة عليها (عوامل أسرية، ذاتية، دينية، ثقافية...)؛ لنعرض في الأخير الصعوبات و التحديات التي واجهتها.

المطلب الأول: واقع المرأة المقاولة في الجزائر

الفرع الأول: الواقع الاجتماعي

في السنوات القليلة الماضية كانت تخرج المرأة للعمل لضرورة معاشية أو نتيجة لضغط اجتماعي أو اقتصادي، أي من أجل مواجهة أمور الحياة و متطلباتها المتنوعة أو المتغيرة، ومساعدة الأسرة التي تتجه نحو الاستهلاك بصورة عالية، أما اليوم فقد أصبحت المرأة تخرج للعمل ليس فقط من أجل كسب العيش في حالة عدم وجود من يعيلها أو عجز عن الإنفاق عليها لسبب أو لآخر، وإنما لرغبتها في العمل أيضا من أجل تنمية مهارتها والمساهمة في عملية التنمية، لتثبت لنفسها ولمن حولها أنها تستطيع أن تجاري الزمن و بالتالي تكسب التقدير الاجتماعي الذي تستحقه.

وفي هذا نقول كقول "كاميليا إبراهيم عبد الفتاح": « إنَّ الحاجة إلى تأكيد الذات و الشعور بالمكان و الإحساس بالقيمة الإنسانية جاءت في الرتبة الأولى يليها مباشرة الحاجة الاقتصادية لرفع المستوى الاقتصادي والشعور بالأمن حيال ظروف الحياة ». [1]

الفرع الثاني: الواقع التعليمـــي

لقد أصبح من المعروف أن التعليم هو أكثر استخداما للتقدم الاجتماعي و الاقتصادي، و هو ضرورة للانتقال نحو مهنة ذات قيمة اجتماعية و اقتصادية، و مهما كانت الخبرة مطلوبة و مستحبة إلاَّ أنها لا تكفي فالتعليم هو ركيزتـــها. [2]

و قد أدركت الجزائر هذا بعد استقلالها مباشرة عام 1962، فشددت كثيرا على المساواة في التعليم من أجل التغلب على مستويات الأمية العالية للغاية، لاسيما في أوساط المرأة، و الموروثة في الحكم الاستعماري الفرنسي، و نتيجة لذلك، أحرزت تقدما كبيرا في مجال تحقيق المساواة في الوصول إلى التعليم بالنسبة للنساء و البنات، إذا جعلت الالتحاق بالمدارس بالنسبة للبنات و البنين إلزاميا و مجانيا مابين السادسة و السادسة عشر و قد تحقق تقريبا تجانس بين الجنسين في التعليم الابتدائي، فحسب المسح الوطني متعدد المؤشرات بشأن الأطفال و النساء (MICS3)، الذي أجري عام 2006 حيث بلغ معدل الالتحاق بالتعليم الابتدائي 96،3 % في المائة بالنسبة للبنات و 96،9 % في المائة بالنسبة للبنين، لكن هذه المعدلات تعد أدنى بكثيـر فـي بعـض المنـاطـق، و ذلك راجـع إلى استمـراريـــة مقاومـــــة تعليـــــم البنـــــات. [3]

الفرع الثالث: الواقع التربوي

يقول "الكواكبي":« إنَّ التربية عملية كبرى تتشارك فيها الأسرة و المدرسة والزوجان والظروف الاجتماعية و (القانونية) القانون و السلوك السياسي السائد في المجتمع الذي تعلم فيه الإنسان ». [4]

فالتربية هي تعبير عن المستوى العام للأمة، و متأثرة بالبنى القائمة عليها: فعبر عملية التربية يتعلم الأفراد الأدوار الاجتماعية، التي يتوقع أن يحققها الفرد في أوضاع اجتماعية محددة، و الدور

---

[1] كاميليا إبراهيم عبد الفتاح، سيكولوجية المرأة العاملة، دار النهضة العربية للطباعة و النشر، بيروت، 1984، ص 269.

[2] أنتوني غدنز، علم الاجتماع، ترجمة د، فايز الصياغ، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الرابعـــة 2005، ص، ص، ص، 89، 90، 562.

[3] Situation des enfants et des femmes : enquête nationale à indications multiples, rapport préliminaire,2007

[4] تغاريد بيضون: المرأة و الحياة الاجتماعية في الإسلام، دار النهضة للطباعة و النشر، بيـــــروت، 1985، ص 166.

الاجتماعي للمرأة يتضمن منظومة من أنماط السلوك التي تمارسها المرأة في العادة بغض النظر عما تجهله من أراء و توجهات شخصية. [1]

و لأن دور المرأة حقيقة اجتماعية، فإن المجتمع بكل أجزائه المتكونة من الأسرة و المدرسة و الشارع يشاركون في تقديم وصفات واضحة لاحتواء سلوكها و توجيهه، فالمرأة في الجزائر تتعرض خلال المراحل الأولى لحياتها الأسرية أو الدراسية إلى إشعارها بأنَّ ثمة حدودا لا يمكنها أن تتجاوزها في حياتها العلمية و المهنية التي تعزز مكانتها الاجتماعية و الاقتصادية. [2]

الفرع الرابع: الواقع الاقتصادي

يتجه أغلبية النساء المقاولات نحو قطاع الخدمات و يركزن في الأنشطة التي تشكل امتداد لدورهن التقليدي في المجتمع من قبيل أنشطة الحياكة و الخياطة و الأنشطة الحلوانية و الصناعة الغذائية و يرجع هذا التوجه للأسباب التالية:

1- لا تصادف النساء بممارستهن هذه النشاطات صعوبات كثيرة في عملهن ضمن أوساط المقاولين و الموردين و الزبناء.
2- أغلبية النساء لا تتوفرن على إمكانيات مالية كبيرة لهذا يخترن الانخراط في هذه الأنشطة لأنهن لا يجدن عراقيل كثيرة في ولوجها بل يستطعن في الغالب ممارستها في البيت.
3- لا تستطيع النساء و خاصة الشابات الجمع بين مسؤوليتهن المهنية و العائلية.
4- كما تتجه المقاولات عادتا إلى الأنشطة التي يمتلكن فيها امتيازا مطلقا بفضل معرفتهن بالحاجات المستجدة لهذه الحاجات.
5- كما تستمر النساء كذلك في الأنشطة ذات القيمة المضافة المرتفعة، إذ نلاحظ بروز جيل جديد من النساء اللاتي قمن بدراسات عليا تتجه نحو القطاعات العصرية كالاستيراد و التصدير و مكاتب الدراسات الاستشارية و التكوين و السياحة... إلخ. [3]

---

[1] أنتوني غدنز: مرجع سابق، ص 89-90.

[2] أنتوني غدنز: علم الاجتماع، ترجمة د، فايز الصياغ، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الرابعة 2005،ص، ص، 89، 90، 562.

[3] المشاركة الاقتصادية للمرأة في بلدان شمال إفريقيا، أبريل، 2005، طنجة (المغرب).

الفرع الخامس: الواقع السياسي

خلال العقدين الأخيرين زاد الاهتمام بالمقاولة النسائية سواء من طرف الحكومات أو من طرف الهيئات الإقليمية أو الدولية حيث أثرت المبادرات، و تنوعت إلى أن تجاوزت صيغتها الاقتصادية و أخذت طابعا سياسيا، إذ توجهت السياسات الأوروبية و الأمريكية إلى الاهتمام بالمقاولة النسائية لتعزيز مكانة المرأة داخل النسيج الاقتصادي، كما دعمت المقاولة لكونها تشكل فاعلا اقتصاديا أساسيا و محركا رئيسيا لإرساء نظام سياسي ديمقراطي و يبرز هذا الاهتمام الفائق بشؤون المرأة، و خاصة المقاولة عبر السياسة الأوروبية في البحر الأبيض المتوسط منذ خروج اتفاقية برشلونة إلى الوجود سنة 1995، و التي ركزت على ثلاث محاور: [1]

1- تحديد مجال مشترك للسلع و لاستقرار عن طريق تقوية الحوار السلمي و الأمني.
2- إنشاء شراكة اقتصادية و مالية و إقرار تدريجي لمنطقة التبادل الحر.
3- التقارب بين الشعوب من خلال شراكة اجتماعية و ثقافية و تخل المسألة النسائية في المحور.

كما جاء في هذه الاتفاقية اعتراف بدور المرأة في التنمية و العمل.

المطلب الثاني: مجالات عمل المرأة في المجتمع الجزائري

إلى يومنا هذا لازالت المرأة في الجزائر تتجه نحو المهن التي لا تتعارض مع دورها في البيت، و الحاصل أن عمل المرأة يكاد ينحصر في مجالات تقليدية معينة هي التعليم و الطب و التمريض و العمل الإداري و المكتبي، و لا يملن كثيرا إلى الأعمال التي تتطلب التسيير و السلطة و القيادة، و سبب ذلك أنه ليس للمرأة الثقة الكافية في نفسها لاتخاذ مثل هذه المسؤوليات، لأنها لم تحضر لذلك سواء من قبل الأسرة أو المجتمع، كذلك فإن المجتمع يعتبر المسؤول الأول عن هذه الوضعية التي ألت إليها المرأة، حيث أنه لم يهضم بعد حقيقة تمكن المرأة من القيام بأعمال كانت حكرا على لرجل فقط، و على هذا الأساس فإن الوسط الاجتماعي و الثقافي الذي تعيش فيه المرأة الجزائرية تأثير على نوعية النشاطات التي تقوم بها المرأة، فالوسط العائلي يوجه المرأة للتخصص في بعض المهن و يبعدها عن أخرى. [2] إلا أنَّ الظروف الاجتماعية الصعبة التي يتخبط فيها المجتمع و الأوضاع الاقتصادية غير المستقرة جعلت أنماط التفكير بدأت تميل إلى التغيير، و السياسات تغير مجراها اتجاه مشاركة المرأة في

---

[1] نقلا عن الموقع الالكتروني: http ://www.quantara.de/webcom/show-article.php/-c194/i.htm/ بتاريخ 2016/01/04 على الساعة 10:00 صباحا.

[2] La féminisation du monde de travail, conférence de presse sur le travail, Paris, 2008 (http://cnrs/fr//lers/compress/travail/marche.htm)

الحياة العامة، و أمام امتلاء المجالات التقليدية، و عدم قدرتها على استيعاب المزيد من الخريجات، ووجود فائض كبير من العمالة النسائية المتعلمة، السبب الذي أدى إلى وجود البطالة المقنعة، فضلا عن عدم القدرة على استيعاب المزيد من الدفعات القادمة من الخريجات، كان لابد على الدولة أن تجد مخرجا يتمثل في فتح مجالات عمل جديدة تحارب من خلالها البطالة من جهة، و مسايرة الاقتصاد العالمي من جهة أخرى و بالتالي جعل الأفراد يتكفلون بأنفسهم و بذلك يستفيد المجتمع و فرا اقتصاديا و تشغيلا أمثل للطاقات. [1]

المطلب الثالث: العوامل المؤثرة على المرأة المقاولـة

يتأثر عمل المرأة بعوامل عدة منها اجتماعية و ثقافية و دينية و اقتصادية فقد كانت مشاركة المرأة في البداية تنحصر على الأعمال اليدوية و مشاركة زوجها العمل في الحقول الزراعية و لكن مع تغيير الأحوال الاجتماعية و الاقتصادية و زيادة أعباء الحياة و رغبة في أن تشعر بذاتها و كينونتها، نزلت إلى سوق العمل و بدأت في التربية و التعليم و التمريض، و تنوعت الوظائف التي تشغلها و ظلت بعض الوظائف و الأعمال حكرا على الرجل إما لأن مهامها و مسؤوليتها تتطلب قدرات بدنية لا تتوفر المرأة أو لأن المجتمع يحد من إشراك المرأة فيه. [2]

الفـــرع الأول:العوامـــل الذاتيـــة

و تتعلق بشخصية المرأة و طبيعة تكوينها من النواحي السيكولوجية و الجسمية و العقلية، فالمرأة بحكم طبيعتها تحتاج إلى التواصل النفسي و التشجيع و التعاطف، فإذا فقدت هذه المشاعر أصيبت حالتها النفسية بالجفاف و أنعكس ذلك في قدرتها على الإبداع و الابتكار، إلى جانب أنها تكون منقسمة على ذاتها بين مشاعرها كأم أو كزوجة و بين إثبات ذاتها عن طريق العمل الذي تختاره بإرادتها و تفرض وجودهـــا الاجتماعـــي من خلالـــه. [3]

الفـرع الثانـــي: العوامـــل الدينيـــة

فقد حفظت جميع الأديان السماوية حقوق المرأة و كرامتها فهي الأم، الأخت، و الزوجة و الابنة، و من أولى مسؤولياتها تربية الأطفال التربية الصالحة التي تؤهلهم أن يكونوا أعضاء فاعلين في المجتمع،

---

[1] كامل الشيرازي: تباينات مقلقة لظاهرة البطالة في الجزائر http://www.elaph.com تاريخ زيارة الموقع 2016.

[2] عائشة بلعربي: أي دور لصاحبات الأعمال العربية في التنمية الاقتصادية، المنتدى العربي حول الدور الجديد للقطاع الخاص في التنمية و التشغيل، جامعة محمد الخامس، الرباط، المملكة المغربية،2008.

[3] مصطفى الخشاب: دراسات في علم الاجتماع العائلي، دار النهضة العربية للطباعة و النشر، بيروت، لبنان،1981، ص 216.

إلاَّ أن كل هذا لا يشفع لها حينما يفسر الدين تفسيرا خاطئا مبني في الكثير من الأحيان على الدانية و الجهل، و في هذا يقول "يوسف القرضاوي": « إنَّ الذين يتعللون لينقصوا من وضعية المرأة الاجتماعية أنهم يخطئون مرتين: الأولى ينسبون إلى الدين مفاهيم خاطئة فيسيئون ، و الثانية حين ينقصون حقوق المرأة فيظلمون ».

و رغم أن الدين الإسلامي دين عظيم بحسبه خاتم الأديان و مجمع كمالاته، لا يمكن أن يكون معوق لحركة المرأة الاجتماعية و التنموية، و لكن العلل يكمن في االمفاهيم، فالإسلام أوجب على المرأة القادرة المؤهلة أن تخدم مجتمعها و إسهامها الاجتماعي و الاقتصادي مشروعين ضروريين. [1] إلا أن البعض يرى في خروجها للعمل و تمكنها من مواقع السلطة و التأثير في المجتمع بمثابة تمرد على القيم الدينية لأنه في هذه الحالة ستكون معرضة للاختلاط بالرجال لأنَّ عملها يتطلب ذلك، وهذا في نظرهم تحرر، والتحرر من مفاهيم اليهودية والنصرانية والشيوعية وهو مخالف لمقتضيات الشريعة الإسلامية لذا يجب محاربته. كما تم استغلال الدين لفرض السيطرة الذكورية داخل المجتمع فقد اعتبروا فرض لباس الحجاب في الدين الإسلامي هو دلالة لحجب المرأة من المشاركة في الحياة الاجتماعية، واعتبروا خروجها من بيتها إلى ميدان العمل رفض لطاعة زوجها، وتخل عن خصوصياتها الأنثوية و منافسة للرجل وأنَّ خروجها يهدد بتحويل البيوت إلى صحاري قاحلة و تحويل الأطفال إلى أيتام وإفراغ الأسرة من مشاعر العطف و الحنان. [2]

الفـــرع الثالث: العوامل الأسريـــة

تمثل العائلة الساحة الرئيسية التي تتم فيها تنمية الشخصية البشرية و هي تمثل لأكثر الناس نبعا حيويا للراحة و الأمان، و الحب، غير أنها قد تكون في الوقت نفسه مصدرا للاستقلال و اللامساواة. و كون العائلة الجزائرية اليوم تطمح إلى العصرنة و الحضرية، فإن البنية التقليدية و كأنها في طريق الزوال، إذ فقد النظام الاجتماعي التقليدي المبني على شيوع الميراث و على الاكتفاء الذاتي تحت إدارة الأب الكثير من قوته، إلاَّ أنَّ العائلة الجزائرية مازالت محكومة بمقاييس المحرمات الجنسية و الدينية، فهناك أسرة تكون فيها السيطرة على النساء بيد الرجل و تكمن في هذه الإستراتيجية نزعة اقصائية تتمثل في الحيلولة بين المرأة و بين المشاركة في الحياة العامة، من جانب آخر فهي جماعية في طابعها، إذ تنخرط فيها النساء في العمل في المجال العام مثل النشاط السياسي و سوق العمل، غير أن ثمة حدودا

---

[1] د.عبد الحميد إسماعيل الأنصاري: قضايا المرأة من تعاليم الإسلام أو تقاليد المجتمع، دار النشر العربي، القاهرة،ط1، 200، ص 125.

[2] نقلا عن الموقع الالكتوني http //:www.pcwesr.ong/brshow.art.asp.aid بتاريخ 2016/02/08م على الساعة 11:00 صباحا

تفصلهن عن الثروة و القوة و المكان [1] و يعود السبب إلى خوف الرجل على مكانته من الضياع، فعندما تحقق المرأة استقلالها اقتصاديا، و تثبت وجودها الاجتماعي تصبح تمثل تهديدا لسلطة الرجل، و القرارات و الالتزامات المنزلية تقسم قسمة عادلة بفعل توازن القوى الأسرية، عندها يظن الرجل أن المرأة ستسلبه خضوع الأسرة له كرب لها، و الاعتقاد أنها ستمارس نفس الصلاحيات التي يمارسها هو يجعل الإطار الأسري إطار مادي بالدرجة الأولى و تذوب المقومات الأساسية التي تتمثل في العاطفة و المقومات المعنوية للحياة الزوجية و الأسرية. [2]

الفرع الرابع: العوامل الثقافيـــــة

رغم ما عرفه المجتمع الجزائري من تطور ملحوظ نتج أساسا من تحسن المستوى الثقافي و الفكري للمرأة، إلاَّ أنَّ بعض العادات التقاليد البالية التي لا تمد لديننا و لا لثقافتنا بصلة، لها قوة لا تقل قوة عن القوانين التشريعية، إذ تلعب دورا أساسيا في تحدي حياة الأفراد داخل المجتمع فسلطة الرجل لها التأثير الكبير على القرارات المهنية للنساء و قد أثبتت أغلب الدراسات و البحوث أن الآباء يختارون مهنة بناتهم على أساس بعض القيم و العادات و الوسط الاجتماعي و الثقافـي وفي اختيار الفتاة لعملها يراعى فيه عدم الاعتراض مع دورها في البيت لهذا نجدها تتجه نحو التدريس و التمريض و الإدارة و يحسب ألف حساب للأعمال التي تكون فيها سلطة وتسيير و مسؤولية، لأن التلاعب على إشكالات الثقافة و الجنس، أدى دوره كاملا في تأخير الانفتاح النسائي على مواجهة الخطر و تحمل نتائجه، كما فرض على الثقافة في مستوى من مستوياتها أن تنشطر بين ثقافة الذكر و ثقافة الأنثى، فمما لا شك فيه أن معتمدات الوالدين و الأهـــل و المجتمـــع تلعب أدوارا محـــددة في تعييـــــن أخـــــــلاق و سلـــــوك و اهتمـــــام الذكـــــر و الأنثـــى. [3]

بالرغم من هذا لم تستسلم المرأة لحكم التقاليد المقيد لطاقاتها و طموحاتها لأن بعض هذه التقاليد حتى عهد ليس بالبعيد كانت تقضي على آدمية المرأة و شخصيتها، فلم يكن للمرأة رأي في شؤون المجتمع و الحياة بل و لا رأي لها في أخص خصوصياتها فلو تمسكنا بتلك التقاليد لما تعلمت المرأة و لما عملت و ساهمت في خدمت مجتمعها بل و لما نهضت المجتمعات و تقدمت [4] فالأفكار النمطية ذات الجذور المتأصلة التي تؤكد على أدوار محددة لكلا الجنسين بشكل صارم فتنظر إلى الرجل على أنه أكمل عقلا من المرأة و أكثـــر حكمـــة و تدبيـــرا و أحســـن تصـــرفـــا.

---

[1] أنتوني غدنز: مـــــرجـــــع ســـــابـــــق، ص 199.

[2] مصطفى عوفي: مرجع سابق، ص 114 ، 115.

[3] خليل أحمد خليل: المرأة العربية و قضايا التغيير، دار الطليعة للطباعة و النشر، بيروت، لبنـــــان، ط3، 1985، ص 107.

[4] د.عبد الحميد إسماعيل الأنصاري: قضايا المرأة من تعاليم الإسلام أو تقاليد المجتمع، دار النشر العربي، القاهرة،ط1، 200، ص 125.

المطلب الرابع: الصعوبات التي تواجه المرأة المقاولة في الجزائر

تواجه المرأة المقاولة في الجزائر العديد من العراقيل و الصعوبات خاصة في بداية نشاطها المقاولاتي و التي نحصرها في النقاط التالية:

- صعوبة التوفيق بين الالتزام المهني و الحياة العائلية.
- عدم توفر بالشكل المطلوب بيئة مساندة تمكن المرأة من القيام بأدوارها.
- ثقل الإجراءات الإدارية فيما يخص بداية النشاط، كاستخراج التراخيص المختلفة كالبناء، الملكية، الكهرباء، دفع الضرائب...إلخ.
- صعوبة الحصول على التمويلات خاصة المشاريع الضخمة و الكبرى التي تخضع غالبا إلى ضمانات تعجيزية. [1]

[1] قريشي آمنة، مداخلة ضمن الملتقى الوطني حول التنمية المحلية، جامعة عبد الحفيظ، بوصوف ميلة، الجزائر 2015.

المبحث الثاني: دراسة تحليلية حول المرأة المقاولة محليا (ميلة)

تمهيد

نظرا لأهمية الموضوع أجرينا مقابلات شخصية مع خمس نساء مستفيدات من قروض من الوكالة الوطنية لدعم و تشغيل الشباب لولاية ميلة حول موضوع الدراسة.

المطلب الأول: الدراسات التي أجريت حول الموضوع

الفرع الأول:المقابلات الشخصية

تم اختيار أسلوب المقابلات الشخصية في ضوء طبيعة الدراسة و المنهج المستخدم، و ذلك بهدف تحقيق الإجابة على التساؤلات التي تدور حولها، من خلال مقابلة بعض المستفيدات من القروض الممنوحة من طرف الوكالة الوطنية لدعم و تشغيل الشباب و آراؤهم حول موضوع الدراسة. حيث تبين لنا أنها الأداة المناسبة لجمع البيانات من عينة الدراسة، و تتيح وسيلة جمع البيانات معلومات أدق من أسلوب الاستبيان و المراسلة.

الفرع الثاني: إطار الدراسة

أ. مجتمع الدراسة: يشمل مجتمع البحث بعض المستفيدات من القروض من الوكالة الوطنية لدعم و تشغيل الشباب – ميلة.

ب. حدود الدراسة: تتمثل حدود الدراسة فيما يلي:

1- الحدود المكانية: مقر وكالة دعم و تشغيل الشباب – ميلة.

2- الحدود الزمنية: تم إجراء المقابلات يوم 2016/04/20 على الساعة 12:00 صباحا.

3- الحدود البشرية: استندت هذه الدراسة على مقابلة بعض المستفيدات من القروض.

المطلب الثاني: عرض و تحليل نتائج المقابلة

الفرع الأول: الإفصاح عن المعلومات المالية

المشروع 01

أجرينا مقابلة مع الآنسة "خلفاوي عواطف" المستفيدة من قرض من وكالة دعم و تشغيل الشباب لتمويل مشروعها المتمثل في "خياطة الأفرشة و الستائر" و ذلك يوم 2016/04/20 على الساعة

13:00 زولا الآنسة "خلفاوي عواطف" اتبعت طريقة التمويل الثلاثي (مساهمة شخصية 1%، مساهمة الوكالة 29% و البنـــــك 70%).

و فيما يلي عرض لمختلف نتائج المقابلة:

الجدول رقم (3-1): جدول يبين التمويل الثلاثي للمشروع بمساهمة كل من المقترض بـ (1%) و البنك بـ (70%) وANSEJ بـ (29%).

نوع المشروع	قيمة القرض	المساهمة الشخصية	مساهمة ANSEJ	مساهمة البنك
خياطة	3516935،28	35169،35	1019911،23	261854،70

«المصدر: من إعداد الطالبات من خلال نتائج المقابلة»

الجدول رقم (3-2): جدول يوضح الإيرادات و التكاليف و الأرباح الشهرية و السنوية.

نوع المشروع	الإيرادات		التكاليف		الأرباح	
الخياطة	شهرية	سنوية	شهرية	سنوية	شهرية	سنوية
	10 مليون	120 مليون	5 مليون	62 مليون	5 مليون	62 مليون

«المصدر: من إعداد الطالبات من خلال نتائج المقابلة»

الجدول رقم (3-3): جدول يوضح عدد الموظفين، و الضرائب المفروضة على المستثمر.

نوع المشروع	عدد الموظفين	الضرائب المدفوعة
خياطة	2 مُوَظَفَيْنِ	لا تزال معفـاة مــن الضرائب (لـ 3 سنوات)

«المصدر: من إعداد الطالبات من خلال نتائج المقابلة»

المشروع 02

بعد مقابلتنا مع الآنسة "غنيش هالة" التي استفادت من قرض من الوكالة لتمويل مشروعها المتمثل في "خبيرة التجميل" يوم 20-04-2016 على الساعة 11:00 صباحاً و التي اتبعت طريقة التمويل الثلاثي (مساهمة شخصية 1%، مساهمة الوكالة 29% و البنك 70%) و فيما يلي قمنا بعرض النتائج في الجداول الآتية:

الجدول رقم (3-4): جدول يبين التمويل الثلاثي للمشروع بمساهمة كل من المقترض بـ (1%) و البنك بـ (70%) وANSEJ بـ (29%).

نوع المشروع	قيمة القرض	المساهمة الشخصية	مساهمة ANSEJ	مساهمة البنك
خبيرة تجميل	1456892،46	9568،92	277498،81	669824،72

«المصدر: من إعداد الطالبات من خلال نتائج المقابلة»

الجدول رقم (3-5): جدول يبين مختلف الإيرادات و التكاليف الشهرية و السنوية و بالمقابل الأرباح الشهرية و السنوية.

نوع المشروع	الإيرادات		التكاليف		الأرباح	
	شهرية	سنوية	شهرية	سنوية	شهرية	سنوية
خبيرة تجميل	6 مليون	72 مليون	4 مليون	48 مليون	2 مليون	24 مليون

«المصدر: من إعداد الطالبات من خلال نتائج المقابلة»

الجدول رقم (3-6): جدول يضم عدد الموظفين و الضرائب المفروضة على المستثمر.

نوع المشروع	عدد الموظفين	الضرائب المدفوعة
خبيرة تجميل	3 موظفين	لا تزال تحت الإعفاء الضريبي

«المصدر: من إعداد الطالبات من خلال نتائج المقابلة»

المشروع 03

في 2016/04/20 على الساعة 15:30 زولاً قمنا بإجراء مقابلة مع الآنسة "قندوز أسماء" مستفيدة من قرض من وكالة دعم و تشغيل الشباب لتمويل مشروعها المتمثل في "سحب المخططات و استنساقات مختلفة" وقد اتبعت هذه الآنسة طريقة التمويل الثلاثي (مساهمة شخصية 1%، مساهمة الوكالة 29% و البنك 70%).

و فيما يلي عرض لمختلف نتائج المقابلة:

الجدول رقم (3-7): جدول يبين التمويل الثلاثي للمشروع بمساهمة كل من المقترض بـ (1%) و البنك بـ (70%) وANSEJ بـ (29%).

نوع المشروع	قيمة القرض	المساهمة الشخصية	مساهمة ANSEJ	مساهمة البنك
سحب المخططات و استنساقات مختلفة	1613882،51	16138،83	468025،93	1129717،76

«المصدر: من إعدادالطالبات من خلال نتائج المقابلة»

الجدول رقم (3-8): جدول يبين مختلف الإيرادات و التكاليف الشهرية و السنوية و بالمقابل الأرباح الشهرية و السنوية.

نوع المشروع	الإيرادات		التكاليف		الأرباح	
	شهرية	سنوية	شهرية	سنوية	شهرية	سنوية
سحب المخططات و استنساقات مختلفة	4 مليون	48 مليون	2،5 مليون	30 مليون	1،5 مليون	18 مليون

«المصدر: من إعداد الطالبات من خلال نتائج المقابلة»

جدول رقم (3-9): جدول يضم عدد الموظفين، إضافة إلى الضرائب المفروضة على المستثمر.

عدد الموظفين	الضرائب المدفوعة
2 موظفين	لا تدفع الضـــــــــرائب (معفاة لمدة 3 سنوات)

«المصدر: من إعداد الطالبات من خلال نتائج المقابلة»

المشروع 04

أبرمنا مقابلة مع السيدة "قطيش غنية" المستفيدة من قرض من وكالة دعم و تشغيل الشباب لتمويل مشروعها و التي اتبعت طريقة التمويل الثنائي (المساهمة الشخصية 71%، ANSEJ 29%)المتمثل في "مكتب الدراسات المعمارية"، وذلك يوم 2016/04/20 على الساعة 9:00 صباحاً.

و فيما يلي عرض لمختلف نتائج المقابلة:

الجدول رقم (3-10): جدول يبين التمويل الثنائي للمشروع بمساهمة المقتـرض بـ (71%) و ANSEJ بـ (29%).

نوع المشروع	المساهمة الشخصية	مساهمة ANSEJ	قيمة القرض
مكتب الدراسات المعمارية	2000538،00	500134،00	2500672،00

«المصدر: من إعداد الطالبات من خلال نتائج المقابلة»

الجدول رقم (3-11): جدول يبين مختلف الإيرادات و التكاليف الشهرية و السنوية و بالمقابل الأرباح الشهرية و السنوية.

نوع المشروع	الإيرادات		التكاليف		الأرباح	
	شهرية	سنوية	شهرية	سنوية	شهرية	سنوية
مكتب الدراسات المعمارية	25 مليون	300 مليون	6 مليون	72 مليون	19 مليون	288 مليون

«المصدر: من إعداد الطالبات من خلال نتائج المقابلة»

الجدول رقم (3-12): جدول يضم عدد الموظفين، إضافة إلى الضرائب المفروضة على المستثمر.

عدد الموظفين	الضرائب المدفوعة
8 موظفين	دفعت الضرائب كلها و سددت القرض

«المصدر: من إعداد الطالبات من خلال نتائج المقابلة»

المشروع 05

تم إجراء مقابلة مع مستفيدة من قرض من وكالة دعم و تشغيل الشباب " بلمهبول حنان" بتاريخ 20-04-2016 على الساعة 14:00 زوالاً. صاحبة مشروع "مكتب دراسات معمارية"، حيث اتبعت طريقة التمويل الثنائي (المساهمة الشخصية 71%، أما مساهمة الوكالة كانت بنسبة 29%).

و فيما يلي عرض لمختلف نتائج المقابلة:

الجدول رقم (3-13): جدول يبين التمويل الثنائي للمشروع بمساهمة كـل من المقتـــرض بـ (71%) و ANSEJ بـ (29%).

نوع المشروع	المساهمة الشخصية	مساهمة ANSEJ	قيمة القرض
مكتب الدراسات المعمارية	118707،00	48486،00	167193،00

«المصدر: من إعداد الطالبات من خلال نتائج المقابلة»

الجدول رقم (3-14): جدول يبين مختلف الإيرادات و التكاليف الشهرية و السنوية و بالمقابل الأرباح الشهرية و السنوية.

نوع المشروع	الإيرادات		التكاليف		الأرباح	
	شهرية	سنوية	شهرية	سنوية	شهرية	سنوية
مكتب الدراسات المعمارية	5 مليون	60 مليون	2 مليون	24 مليون	3 مليون	36 مليون

«المصدر: من إعداد الطالبات من خلال نتائج المقابلة»

الجدول رقم (3-15): جدول يضم عدد الموظفين، إضافة إلى الضرائب المفروضة على المستثمر.

عدد الموظفين	الضرائب المدفوعة
موظف واحد	لا تزال تحت الإعفاء الضريبي

«المصدر: من إعداد الطالبات من خلال نتائج المقابلة»

الفرع الثاني: مقارنة وتحليل النتائج

الجدول رقم (3-16): جدول يشمل مقارنة للمشاريع الخمس السابقة الذكر على التكاليف و الإيـــرادات و الأرباح، التوظيف و الضرائب.

نوع المشروع	قيمة القرض	الإيرادات		التكاليف		الأرباح		عدد الموظفين	الضرائب
		شهرية	سنوية	شهرية	سنوية	شهرية	سنوية		
خياطة الأفرشة و الستائر (خلفاوي عواطف)	3516935،28	10 مليون	120 مليون	5 مليون	62 مليون	5 مليون	62 مليون	02 (موظفان)	-

خبيرة تجميل (غيشي هالة)	1456892،46	6 مليون	72 مليون	4 مليون	48 مليون	2 مليون	24 مليون	3 موظفين	–
سحب المخططات و استنساقات مختلفة (قندوز أسماء)	167193،00	5 مليون	60 مليون	2 مليون	24 مليون	3 مليون	36 مليون	موظف واحد	–
مكتب دراسات معمارية (قطيش غنية)	2000538،00	25 مليون	300 مليون	6 مليون	72 مليون	19 مليون	228 مليون	8 موظفين	–
مكتب دراسات معمارية (بلمهبول حنان)	167193،00	5 مليون	60 مليون	2 مليون	24 مليون	3 مليون	36 مليون	موظف واحد	–

«المصدر: من إعدادالطالبات من خلال نتائج المقابلة»

من خلال الجدول أعلاه و الذي قمنا فيه بمقارنة و تحليل المشاريع المختلفة اعتمادا على المقابلات التي قمنا بها مع المستفيدات من قروض (الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب) يتضح أن المشروع الأمثـــل و الذي يحقق ربحا هو مشروع مكتب الدراسات المعمارية (قطيش غنية).

الفرع الثالث: الصعوبات و التسهيلات التي تواجه المرأة المقاولة

أولا: الصعوبات

1- نقص الخبرة خاصة مع بدايـــــة النشـــاط.

2- نظرة المجتمع للمرأة المقاولة و خاصة في المشاريع التي تكون حكرا على الرجـال.

3- صعوبة تعامل المرأة مع المحيــط الخارجـــي.

4- صعوبة دخول المرأة الأسواق لتسويق منتجاته.

5- طول الفترة الزمنية لقبول الوثائق من طرف البنك (فـــي التمويـــل الثلاثـــي).

ثانيا: التسهيلات

1- الخرجات الميدانية لتوسيع النشاط.

2- الـــــــــدورات التكـــــــوينيـــة.

3- التسهيلات الجبائية (إعفاء لمدة 3 سنوات، إضافة إلى سنتين بالنسبة للمستثمر الذي يوظف أكثر من 3 أشخاص، و يمكن أن يصل التمديد إلى سنوات إذا كان المشروعفي المناطق النائيـــــــــــة.)

خلاصة

في الأخير نستطيع القول أنه لم تعد المرأة على العموم و المرأة الجزائرية على الخصوص بالأدوار تكتفي بالأدوار التقليدية التي أوكلت إليها سابقا، حيث أثبتت مؤخرا وجـــودها فـــي الحيـــاة الاقتصـــاديـــة و أصبحت تنافس الرجل في تخصصات كانت إلى وقت قريب حكرا على الرجل من خلال قيامها بإنشاء و تسيير مؤسسات و مشاريع متخطية بذلك كل العقبات من أجل إبراز قدرتها كإنسان و إثبات ذاتها كمواطنة و كفاعلة اقتصادية لا يمكن التخلي عنها، حيث أضحت تمثل أحد أقطاب الاقتصاد و قاطرات نموه و مدى وجودها من عدمه هو الذي يفرق بين مختلف الاقتصاديات، و قد ثبت لنا من خلال هذا البحث أنَّ المرأة في الجزائر لديها المؤهلات و الخصائص التي تجعلها تنجح في هذا المجال و تساهم بذلك مساهمة ايجابية في الحياة الاقتصادية و الاجتماعية على حد سواء كما أن المجتمع الجزائري أضحى مدركا لضرورة مشاركة المرأة في كل المجلات.

و هذا أكد لنا أن المرأة المقاولة في ولاية ميلة و في الجزائر يمكن أن يكون لديها مستقبل زاهر خاصة و أنها استطاعة أن تحقق في سنوات قليلة ما حققته المرأة في الدول الأجنبية في سنوات طويلة.

خاتمة

لقد حاولنا من خلال هذه الدراسة الإجابة على بعض التساؤلات التي أصبحت تطرح نفسها على بساط البحث، خاصة و الجزائر اليوم تمر بمرحلة انتقالية، و كون المرأة في الجزائر لها خصوصياتها، تعين علينا أن نتطرق لكل الظروف و العوامل التي ساعدتها على اقتحام مجال المقاولة، و هي اليوم تتجه إليها بشكل كبير; و قد تبين لنا من خلال الدراسة الميدانية أنَّ المرأة في الجزائر لديها من المؤهلات و الخصائص التي تجعلها تنتج في هذا المجال و تساهم بذلك مساهمة ايجابية في الحياة الاجتماعية و الاقتصادية على السواء. و قد سمح لها هذا التكريس حماية إنسانيتها و اثبات ذاتها، و في الوقت ذاته تمكنت أن تجعل من مبادرتها و قوة إرادتها لنفسها مركزا اجتماعيا داخل المجتمع.

و من هذا المنطق تكون الفرضية العامة قد تحققت و التي مفادها أن المرأة المقاولة في الجزائر تملك من الخصائص ما يؤهلها أن تنشئ مؤسسة و تقوم على إدارتها، كما تمكنا أن نصل إلى نتيجة و هي أن المجتمع الجزائري أضحى مدركا لضرورة مشاركة المرأة في كل المجالات، و أن التطور الاقتصادي مرتبط بشكل كبير بتقدم النساء، و أنه في البلدان التي تقيد في النساء في مجال التجارة فإن الاقتصاد يضل راكدا، لأن النساء عامل فعلي للتحول، و هذا أكد لنا أن المرأة المقاولة في الجزائر يمكن أن يكون لديها مستقبل زاهر خاصة و أنها استطاعت أن تحقق في سنوات قليلة ما حققته المرأة المقاولة في الدول الأجنبية في سنوات طويلة.

نتائج البحث

- تعتبر المشروعات الصغيرة الباب الأول الذي فتح المجال للمرأة للدخول في ميدان المقاولاتية.
- إن اهتمام العلماء بقضية المرأة مكنها من أداء دورها في المجتمع بفعالية مثل الرجل في مختلف نواحي الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية....الخ.
- يجب على المرأة أن تتميز بخصائص وصفات تجعلها أهلا للخوض في هذا المجال.
- المرأة عضو فاعل في المجتمع باعتبارها نصف الطاقة البشرية.
- على الرغم من مساواة المرأة أمام الرجل من الناحية القانونية إلا أن نظرة المجتمع للمرأة المقاولة بقيت نظرة كره وعدم استحباب وهذا لمنافستها للرجل في مجالات عمله.
- تساهم المرأة المقاولة في دفع عجلة التنمية إلى الإمام من خلال خوضها في مجالات عمل متعددة.

الاقتـــــراحـــــات

على غرار النتائج التي توصلنا إليها من خلال هذه الدراسة التي كانت محاورها تدور حول المرأة المقاولة في الجزائر، توضح لنا أنه لا يكتمل موضوع المرأة المقاولة في النسيج الاقتصادي الوطني إلا إذا تمت إصلاحات على عدة مستويات و كانت المرأة إحدى المشاركات الأساسيات فيها، و من هنا حاولنا أن نقدم بعض الاقتراحات و التي جاءت كالآتـي:

- القيام بدراسات دقيقة و إحصائيات لمعرفة مواقع القوة و مواقع الخلل عند المرأة المقاولة، مع الاعتناء بتدعيم كل ذلك بتدابيـــر قانونيـــة صارمـة.
- إعادة النظر في المناهج و البرامج التعليمية و في وسائل الإعلام بغية إدماج الفتيان و الفتيات و النساء و الرجال في أدوار أكثر مناصفة، و تمكين الجنسين على المساهمة في القضاء على الصور النمطيـــة السائـــدة فـــــي المجتمـــع.
- وضع التسهيلات التي من شأنها للمرأة التوفيق بين العمل و الواجب الأســـــري.
- العمل على الاستفادة من الخبرات الأجنبية لتأهيل مؤسساتهن وفق المعايير الدوليـة.
- تسطير دورات تدريبية و ندوات وطنية و دولية من أجل تأهيل أكبـر.
- تنظيم ورشـــات و صالونـــات للترقيـــة و ترويـــج السلـــع.
- خلق شبكة انترنت بين النساء المقاولات، و إنشاء قاعدة معلوماتية تواصلية مقاولاتية للتبادل بين الجمعيات و تبـــادل الخبـــرات و كـــذلك التعريـــف بالمشاريع الناجحـــــة.
- توظيف التكنولوجيات الجديدة للإعلام و الاتصال التي أصبحت أكثر من ضرورة.

الملخص

إن التحولات الاقتصادية العالمية الراهنة تنعكس بصفة مباشرة على أوضاع المرأة في العالم و ضمنهن المرأة الجزائرية، و تخلق متطلبات جديدة و طموحات قوية لديهن للاستفادة بكل ما يجلبه الانفتاح على العالم و للتمكن من المشاركة الفعالة و الفاعلة داخل المجتمع، انطلاقا من هذا حاولنا أن نتناول في دراستنا هذه المرأة المقاولة في الجزائر، مجتهدين في إبراز دورها في النهوض بالتنمية الاجتماعية و الاقتصادية للبلاد.

قائمة المراجع

الكتب العربيـــــة:

1- أشرف عوض، سلسلة مشروعك الصغير خطوة بخطوة، دار الكتاب الحـــديث، طبعــة 2011.

2- تاج عطاء الله، المرأة العاملة في تشريع العمل الجزائري بين المساواة و الحماية القانونية، ديوان المطبوعات الجامعية 2006.

3- تغاريد بيضون، المرأة و الحياة الاجتماعية في الإسلام، دار النهضة للطبـــاعة و النشـــــر، بيـــروت، لبنــان 1985.

4- جهاد عبد الله عفانة، قاسم موسى أبو عبيد، إدارة المشاريع الصغيرة، دار البازوري العلمية للنشر و التوزيع، عمان الأردن، الطبعة العربية.

5- خليل أحمد خليل، المرأة العربية و قضايا التعبيـــر، دار الطليعـــة للطباعـــة و النشـــــر، بيـــروت، لبنـــــان، ط3، 1985.

6- د. أنتوني غدنز، علم الاجتماع، ترجمة د. فايـــز الصبـاغ، مركـز دراسـات الوحـدة العربيـــة، بيروت، الطبعة الرابعـــــة 2005.

7- رابح خوني، رقية حساني، المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و مشكلات تمويلها، إيتراك للطباعة و النشر و التوزيع، الطبعة الأولى 2008.

8- سامر جلدة: البنوك التجارية و التسويق المصرفي، دار أسامة للنشر و التوزيـــع، الأردن عمـــان، الطبعة الأولى 2009.

9- سعاد نائف برنوطي، إدارة الأعمال الصغيرة، الأبعاد للريادة، دار وائل للنشر، الطبعة الثالثة 2010.

10- سيد سالم عرفة، الجديد في إدارة المشاريع الصغيرة، دار الراية للنشر و التوزيع، الأردن عمان، الطبعة الأولى 2010.

11- عبد الحميد إسماعيل الأنصاري، قضايا المرأة من تعاليم الإسلام و تقاليد المجتمع، دار النشر العربي، القاهرة الطبعة الأولى، 2000.

12- عبد الحميد مصطفى أبو ناعم، إدارة المشروعات الصغيرة، دار الفجر للنشر و التوزيع، 2002.
13- عبد الغافور عبد السلام، رياض الحلبي، حازم شحادة، محمد الجيوسي، إدارة المشروعات الصغيرة، دار صف للنشر و التوزيع، الطبعة الأولى 2010.
14- فؤاد بن غضبان، التنمية المحلية ممارسون و فاعلون، الطبعة الأولـــــى، دار الصفة للنشـــــر و التوزيع، عمـــــان 2015.
15- كاميليا إبراهيم عبد الفتاح، سيكولوجية المرأة العاملـــــة، دار النهضـــة العربيـــة للطباعـــة و النشـــر، بيروت، 1984.
16- كليفورد بومباك، ترجمة رائد السمرة، أسس إدارة الأعمال التجارية الصغيرة، مركز الكتاب الأردني 1989.
17- محمد أبي بكر عبد القادر الرازي، مختار الصحاح، طبعة جديدة، لبنـــــان، بيروت، 1995.
18- محمد فؤاد حجازي، الأسرة و التصنيع، مطبعـــــة التقـــدم، الطبعـــة الثالثـــة 1975.
19- مصطفى الخشاب، دراسة في علـــم الاجتمـــاع العائلـــي، دار النهضـــة العربية للطباعـــة و النشـــر، بيروت، لبنـــــان 1981.

الملتقيات و المجلات:

20- قريشي آمنة، مداخلة ضمن الملتقى الوطني حول التنمية المحلية، جامعة عبد بو الصوف، ميلة، الجزائر،2015.
21- المشاركة الاقتصادية للمرأة في شمال إفريقيا، أبريل 2005، طنجة (المغرب).

الوثـــــائـــق:

22- العربي دخموش، محاضرات في اقتصاد المؤسسة، مطابع منتوري، قسنطينة 2005.
23- وهيبة مصطفـــى الزحيلـــي، محاضـــرات و نشاطـــات جامعيـــة دمشـــق.

المراجع باللغة الفرنسية:

24- Bernard Mottez : la sociologie industrielle, presse universitaire de France, 1975.

25- Droit de l'homme et application des lois (manuel de formation à l'intention des services de police) New York et Genève 1997.
26- Situation des enfants et des femmes en quête nationale à indicateurs multiples, rapport préliminaire, 2007.
27- La féminisation du monde de travail, conférence de presse su le travail, Paris (2008).

رسائـــل جامعيـــــة:

28- السعيد فكرون، إستراتيجية التصنيع و التنمية للمجتمعات النامية، حالة الجزائر، دراسة نظرية، رسالة دكتوراه دولة، كلية العلوم الإنسانية و العلوم الاجتماعية، جامعة قسنطينة 2005.

المواقع الإلكترونيـــــة:

29- www.sloof.com/588207
30- www.adreg.net
31- http://elkhachami.ektob.com/9052.html
32- http://www.zuhayli.net/contract.htm
33- http://www.womengatway.com
34- www.oman.jordon.studies
35- www.startimes.com/?t=27931907
36- http://ejabat.google.com/gabat/thread ?tid=14b3ffb17c20c079
37- http://mmwat.net/qs/t159907.html
38- http://www.aosfoc.org
39- http://www.quentara.dewebcom/show-article.php/-c194/i.htm
40- http://www.elaph.com
41- http://www.pcwesr.ong/brshow.art.asp.aid

دليل المقابلة

التاريخ: 20-04-2016 الساعة: 12:00

المكان: وكالت دعم و تشغيل الشباب -ANSEJ- ميلة

تحية طيبة:

إننا نشكركم مرة أخرى على منحنا جزء من وقتكم الثمين، وأذكركم بأسمائنا، شهري أحلام، ولد زمارة سارة، لعرباوي نجلاء، نحن بصدد تحضير مذكرة تخرج ليسانس بالمركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف، جئنا لمحاورتكم في إطار بحث يتناول موضوع المرأة المقاولة ودورها في تحقيق التنمية المحلية، إذا لم يكن لديكم مانع سنقوم بتسجيل كلامكم حتى نتذكره، و نعدكم بأن ما تدلون به لن يستخدم إلى لأغراض البحث العلمي.

- إن كنتم مستعدين سنشرع في طرح الأسئلة.

1- المشروعات الصغيرة:

- ما هي أسباب لجوئك إلى طلب قرض من الوكالة الوطنية لدعم و تشغيل الشباب؟
- ما هو حجم مشروعك؟

2- المرأة المقاولة و دورها في تحقيق التنمية المحلية:

- ما هي الصعوبات التي واجهتها كمرأة مقاولة؟

3- دراسة ميدانية حول المـــرأة المقاولـــــة محليـــا:

- ماهي قيمة القرض المحسوب؟
- ما هو نوع القرض المسحوب؟
- فيما تتمثل التسهيلات المقدمة من طرف وكالة الدعم و تشغيل الشباب؟
- كيف ترين نجاحك في عالم المقاولاتية؟

شكرا لتفضلكم بالإجابة على أسئلتنـــــا.